أوابك

السنة ٥٠- العدد (١٢) - ديسمبر ٢٠٢٤

عدد خاص

تغطية شاملة للإجتماع الوزاري رقم "113"

بمبادرة من المملكة العربية السعودية ومباركة الدول الأعضاء

أوابك تتحول إلى المنظمة العربية للطاقة

جائزة البحث العلمي

لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

لعـــام 2024

بعنوان «الطاقة الجديدة والمتجددة»

يجب تسليم البحوث المشاركة بالجائزة بتاريخ لا يتعدى نهاية شهر أيار/مايو 2025

تم رفع قيمة الجائزة الأولى إلى 33 ألف دولار، وتم رفع قيمة الجائزة الثانية إلى 23 ألف دولار

المحتويات

عدد خاص 6
وجهة نظر 32

غلاف العدد

تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)
ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار
للمؤسسات: 15 دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالدولار

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولارا أمريكيا
للمؤسسات: 60 دولارا أمريكيا

توجه طلبات الاشتراك إلى:
قسم التوزيع – إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت
هاتف: 24959724 (965+)
فاكس: 24959755 (965+)

البريد الإلكتروني:
oapecmedia@oapecorg.org
موقع المنظمة :
www.oapecorg.org

@OAPEC1 OAPEC1
OAPEC Oapec Oapec

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.

تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق, وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاما لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

6
الاجتماع الثالث عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»

24
فعاليات الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك والذي يسبق الاجتماع الوزاري «113»

• الشركات المنبثقة:

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (الصندوق العربي للطاقة حاليا) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.

أجهزة المنظمة

تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:

- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري ، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعا.
- **الأمانة العامة :** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقا للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980 . وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

خطوة غير مسبوقة في تاريخ المنظمة:

الاهتمام يتجه صوب مصادر الطاقة المختلفة

بقلم المهندس : جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام لمنظمة أوابك

دأبـت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» منذ إنشـائها في يناير 1968 على العمل وفق الأهداف التي حددتها لها اتفاقية الانشـاء والتي كانت متماشـية مع توجهات الدول الاعضاء خلال تلك الفترة، واستطاعت من انجاز ما حدد لها من أهداف، وقد استمرت طيلة الخمس عقود المنقضية في العمل ضمن إطار أربعة محاور أساسية وهي تطوير بنك المعلومات، وتعزيز المشروعات المشتركة، والاستمرار في التعاون مع الدول العربية غير الأعضاء بالمنظمة، والاهتمام بالبحث العلمي.

أن التطورات المتسارعة التي تشهدها صناعة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة والمستدامة، وتكنولوجيـا انتـاج الطاقة، وقضايا تغير المناخ والتشـريعات البيئية الصارمة، كانت محرك أساسـي لمراجعة وتطوير نشـاط وأهداف المنظمة وإعـادة هيكلتها لتواكب تلك التطورات لكي تتمكن من لعب دور أكبر وأكثر فاعلية وفق رؤية عصرية أكثر شمولاً وقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. فضـلا عـن خلق منصة إعلامية للدفاع عن مصالح الدول الأعضاء فـي المحافل الدولية مهمتها إبراز دور النفط والغاز في مزيج الطاقة العالمي الحالي والمسـتقبلي، والتأكيد على دور التقنيات الحديثة في أن تكون صناعة النفط والغاز صديقة للبيئة وجزء من استراتيجية التحول إلى الطاقة النظيفة، مع التأكيد على أهمية الاستثمار في جميع مصادر الطاقة لضمان أمن الطاقة ومحاربة ظاهرة فقر الطاقة.

وفـي إطـار تنفيذ قرار مجلـس وزراء المنظمة الموقـر رقم 9 /109 الصادر بتاريخ 12 ديسـمبر 2022، بـدأت عمليات تطوير أعمال المنظمـة وإعادة هيكلتها، وهي خطوة تعكس مدى حرص الدول الأعضـاء على النهوض بالمنظمـة وجعلها منظمة عربية مهتمة بجميع مصادر الطاقة دون اسـتثناء، ومتابعة لجميع القضايا المسـتجدة المتعلقة بصناعة الطاقة، والجدير بالذكرأن مشـروع تطوير أعمال المنظمـة وإعادة هيكلتها وإعادة صياغة اتفاقية انشـائها تم بناء علـى إقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية وأيدته جميع الدول الأعضاء.

وخـلال اجتمـاع مجلس وزراء المنظمة الموقر رقم «113» الذي عقد يوم 15 ديسـمبر 2024 في دولـة الكويـت، التي تحتضـن مقر المنظمة منذ أكثر مـن نصف قرن من الزمـن، توجت هذه الجهود بصـدور قـرار مجلس الوزراء الموقـر رقم «113/2» بشـأن اعتماد المرحلة الأولى من المشـروع المتضمنـة للتعديـلات المقترحة على النظام الأساسـي للمنظمة، وللتصورات الكاملـة للرؤية الجديدة والغاية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ولا شك أن هذا القرار يعد قرارا تاريخيا وخطوة غير مسبوقة فـي تاريـخ المنظمة، وسـوف يدخل حيز التنفيذ بعد اعتمـاده من الجهات القانونيـة المختلفة في الدول الأعضاء.

وتؤكد الأمانة العامة للمنظمة على بذل قصارى جهدها في سـبيل تحقيق هذا الهدف السـامي الذي سـيجعل المنظمة تتبوأ مكانة مرموقة في مصاف المنظمات الدولية، وسـيكون لها دور فاعل ومهم في جميـع مناحـي صناعة الطاقة، وسـتعمل جاهدة على الانتهـاء من تنفيذ عناصر وبنـود خطة التطوير وإعادة الهيكلة في القريب العاجل بفضل الدعم الكبير واللامحدود الذي يقدمه أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والنفط، وأصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، يستقبل أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء بمنظمة "أوابك"

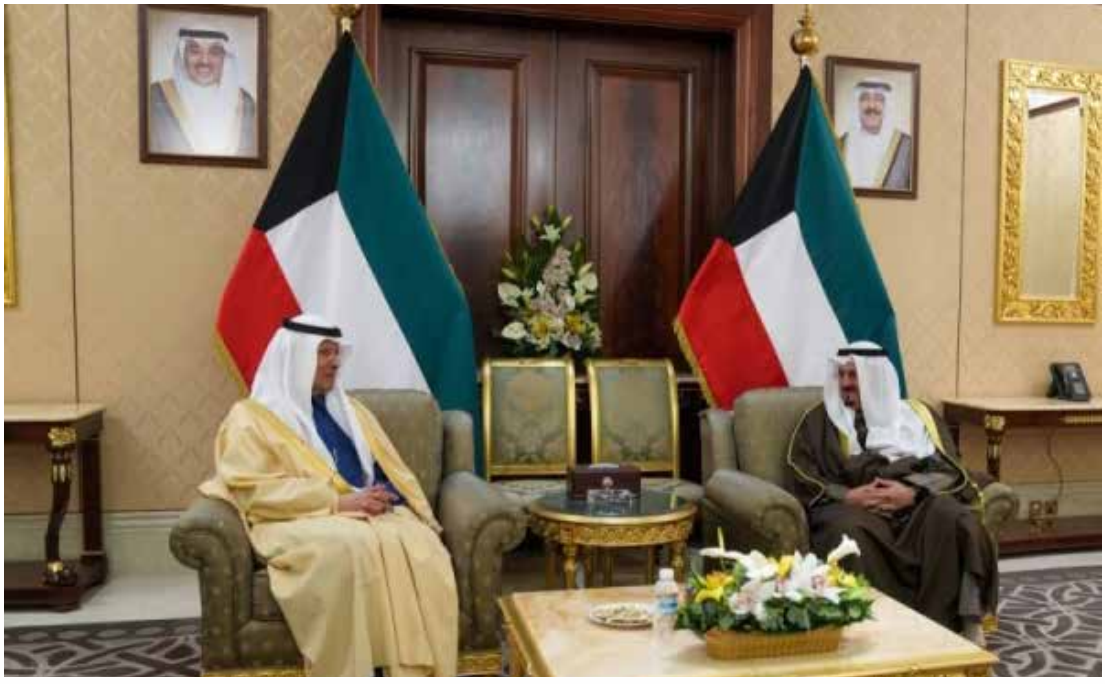

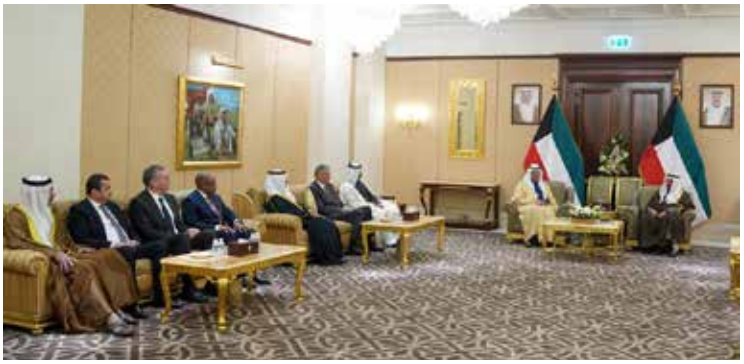

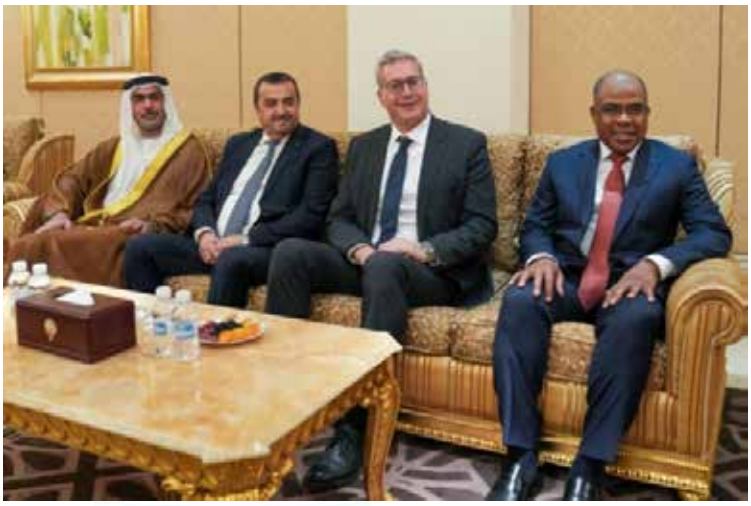

قبل عقد فعاليات الاجتماع الـ 113 لمجلس وزراء منظمة أوابك في دولة الكويت يوم 15 ديسمبر 2024، تشرف أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» والأمين العام للمنظمة جمال عيسى اللوغاني، باللقاء بسمو الشيخ أحمد العبدالله، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، بمناسبة زيارتهم إلى البلاد لحضور الاجتماع الوزاري للمنظمة، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات المتميزة بين دولة الكويت والدول الشقيقة الأعضاء في المنظمة وسبل تعزيز أوجه التعاون العربي في مجال الطاقة بما يحقق الأهداف والمصالح المشتركة. وقد حضر اللقاء رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء سعادة الاستاذ عبدالعزيز الدخيل، ومعالي وزير النفط الأستاذ طارق سليمان الرومي، وسعادة وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح.

الاجتماع الثالث عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

عقد المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه الثالث عشر بعد المائة في دولة الكويت بتاريخ 14 جمادى الآخرة 1446 هجرية الموافق 15 كانون الأول / ديسمبر 2024 ميلادية، بحضور أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء، وقد ترأس الاجتماع معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر التي لها رئاسة الدورة لعام 2024.

افتتـح معالي المهندس سـعد بن شـريده الكعبي الاجتماع مرحباً بأصحاب السـمو والمعالـي وزراء النفط والطاقة في الـدول الاعضـاء، وبسـعادة الأمين العـام للمنظمـة، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال هـذا الاجتماع والخروج بالقرارات المناسـبة حيـال ما يتم طرحه مـن بنود هامة لمـا فيه صالح المنظمة ودولها الاعضاء.

وأعقبـه كلمة لسـعادة المهندس جمال عيسـى اللوغاني، الأمين العام للمنظمة، الذي رحب مرة أخرى بأصحاب السمو والمعالـي وزراء النفط والطاقة في الـدول الاعضاء، متمنياً لهم كل التوفيق والسداد في مداولاتهم للبنود الموضوعة على أجندة الاجتماع، وان يحقق هذا الاجتماع أهدافه المرجوة.

كان الاجتماع الثالث عشـر بعد المائة مخصصا لمناقشة عـدد من البنـود الموضوعة على أجنـدة الاجتماع والتي من أهمهـا إقـرار واعتماد ميزانيـة الأمانة العامـة للمنظمة لعام 2025 والبنـد المتعلـق بالتقريـر النهائـي للمرحلـة الأولى المتعلقة بتطوير اعمـال المنظمة، والتعديلات المقترحة على

النظام الأساسي لها، والذي خصص له حيزا كبيرا من الوقت لمناقشته، وبعد المداولات المطولة تم التوصل الى اتخاذ القرار القاضي باعتماد هذه المرحلة الأولى من المشروع والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد اعتماده من الجهات القانونية

المختلفة في الدول الأعضاء.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة البند المتعلق بمتابعة تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، كما تم خلال الاجتماع تكريم الفائزين بجائزة أوابك للبحث العلمي، واعتماد توصية المكتب التنفيذي المتعلقة برفع قيمة الجائزة اعتبارا من جائزة عام 2024. فضلا عن ذلك تم الاطلاع على تقارير الإحاطة الخاصة بأنشطة الأمانة العامة والمتمثلة في متابعة الأوضاع البترولية وتطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين، والدراسات الاقتصادية والفنية التي أعدتها المنظمة، ومتابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، وتقرير سير العمل في بنك المعلومات، الفعاليات التي نظمتها وشاركت فيها الأمانة العامة وغيرها.

كلمة رئيس المجلس

معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي

وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة أصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس وزراء المنظمة الموقر رؤساء الوفود،
سعادة الأخ الأمين العام للمنظمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أرحب بكم في الاجتماع الثالث عشر بعد المائة لمجلسكم الموقر، الذي يُعقد في دولة الكويت الشقيقة، مهنئاً الجميع بسلامة الوصول، ومتمنياً لهم طيب الإقامة.

كما يسعدني أن أرحب بمعالي الأخ الأستاذ طارق سليمان الرومي، وزير النفط في دولة الكويت، ومعالي الأخ الدكتور خليفة رجب عبد الصادق، وزير النفط والغاز في دولة ليبيا، ومعالي المهندس كريم إبراهيم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية اللذين يشاركون في اجتماعات مجلسكم الموقر للمرة الأولى، متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى سلفهم معالي الدكتور عماد العتيقي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط السابق بدولة الكويت، ومعالي المهندس محمد إمحمد عون وزير النفط والغاز السابق بدولة ليبيا، ومعالي المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية السابق بجمهورية مصر العربية، على جهودهم المتميزة في دعم عمل ونشاط المنظمة. متمنياً لهم موفور الصحة والتوفيق.

واسمحوا لي أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير، باسمي وبالنيابة عن أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والبترول في الدول الأعضاء، إلى دولة الكويت قيادةً وحكومةً وشعباً، على استضافتها الكريمة لاجتماعات المنظمة على أرضها الطيبة، ودعمها اللامحدود للمنظمة، متمنياً لها مزيد من التقدم والرخاء.

كما أتوجه بخالص الشكر لمعالي الوزير الأستاذ طارق سليمان الرومي على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وهو أمر ليس بجديد على دولة الكويت الشقيقة.

وأتقدم بخالص الشكر للأخ المهندس جمال عيسى اللوغاني، الأمين العام للمنظمة على جهوده المتميزة في الإعداد والتحضير لتسهيل عقد هذا الاجتماع بالشكل الذي يكفل له النجاح. كما أشيد بجهوده البارزة في تنفيذ قرار مجلسكم الموقر المتعلق بتطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها منذ توليه مهام منصبه، ونسأل الله تعالى أن يكلل جهوده بالتوفيق والسداد.

ولا يفوتني أن أعبر عن بالغ الحزن والأسى لوفاة الزميلين الأخ عباس علي النقي، والأخ عبد العزيز التركي، الأمينين العامين الأسبقين للمنظمة، اللذين قدما إسهامات جليلة ستظل خالدة في ذاكرة المنظمة. نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدين بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويهما الصبر والسلوان.

الإخوة أصحاب السمو والمعالي،

معروض أمامكم مشروع جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر بعد المائة لمجلسكم الوقر، لتدارس بنوده وإقراره، واتخاذ ما ترونه مناسباً من قرارات، داعياً الله العلي القدير أن يوفقنا في اجتماعنا هذا للوصول إلى أفضل القرارات التي تدعم عمل المنظمة، وتحقيق أهدافنا المنشودة.

وقبل أن نبدأ أعمال اجتماعنا هذا، اسمحوا لي بأن أعطي الكلمة لسعادة الأمين العام فليتفضل مشكوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة سعادة المهندس

جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام - لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
خلال الجلسة الإفتتاحية لاجتماع مجلس الوزراء الموقر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،
أصحاب السمو والمعالي الوزراء ورؤساء الوفود،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي معالي الرئيس، أن أشارككم الترحيب بأصحاب السمو والمعالي وزراء المنظمة الموقرين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، والذي يُعقد في بلدكم الثاني دولة الكويت، مهنئاً الجميع بسلامة الوصول، ومتمنياً لمعاليكم طيب الإقامة، كما أشكركم معالي الرئيس، على كلمتكم الافتتاحية القيمة وقيادتكم الحكيمة لأعمال المجلس خلال هذه الدورة.

اسمحوا لي سعادة الرئيس، أن أشارككم الترحيب بأصحاب المعالي الوزراء الموقرين الجدد الذين يشاركون في اجتماعات مجلسكم الموقر للمرة الأولى، وأتمنى لهم كل التوفيق والسداد في مهامهم الجديدة، وبلا شك، ستكون مشاركة معاليهم القيمة إضافة مميزة تُعزز من عمل المنظمة وتدعم تحقيق أهدافها.

كما أعرب عن خالص تقديري لسلفهم، أصحاب المعالي الوزراء السابقين، على ما قدموه من إسهامات جليلة خلال فترة عملهم، والتي أسهمت في دعم مسيرة عمل المنظمة. متمنياً لهم موفور الصحة والتوفيق في حياتهم القادمة.

وأود أن أعبر عن خالص الشكر لحكومة دولة الكويت على استضافتها الكريمة لاجتماعات المنظمة، ودعمها المستمر للمنظمة، والشكر موصول لمعالي الأستاذ طارق سليمان الرومي، وزير النفط في دولة الكويت، على جهوده لتسهيل عقد هذا الاجتماع بالشكل الذي يليق بمكانة المنظمة ودولة الكويت.

ولا يفوتني معالي الرئيس، أن أشارككم خالص التعازي والمواساة في وفاة زملائي الأعزاء، الأمينين العامين الأسبقين للمنظمة، اللذين تركا بصمات خالدة ستظل مصدر فخر واعتزاز للمنظمة، نسأل الله العظيم أن يتغمد الفقيدين بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان في مصابهم الجلل.

الإخوة أصحاب السمو والمعالي، ورؤساء الوفود،

سبق للأمانة العامة أن أرسلت إلى معاليكم بتاريخ 21 نوفمبر 2024 مشروع جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر بعد المائة لمجلسكم الموقر لتدارس بنوده. ونتطلع إلى مداولاتكم القيمة وقراراتكم الحكيمة التي بالتأكيد ستسهم في دعم عمل المنظمة، وتعزز مكانتها، ورسم مستقبلها.

وفي الختام، أود أن أعبر عن عظيم امتناني لأصحاب السمو والمعالي وزراء المنظمة على مبادرتهم الهادفة لتطوير المنظمة وإعادة هيكلتها، والي تمثل نقلة نوعية في مسيرتها، وتعكس رؤية استراتيجية نحو مستقبل أفضل. إن دعم مجلسكم الموقر لهذا المشروع يشكل الركيزة الأساسية لنجاحه، وأتمنى لمعاليكم التوفيق والسداد في جهود معاليكم المستمرة، وأسأل الله العظيم أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير لدولنا الأعضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود،

وزير الطاقة، المملكة العربية السعودية
في الجلسة الختامية لاجتماع مجلس الوزراء الموقر

" شكرا للأخوة الزملاء أصحاب المعالي الوزراء الممثلين للدول الأعضاء، الحقيقة دولة الكويت كانت وما زالت حاضنة لفعاليات كثيرة ومناسبات كثيرة ومناسبات لا تنسى. واستحضر اليوم بعض الجوانب المهمة التي يجب ألاّ نغفلها، ونحتسبها تاريخياً هي إحدى مخرجات هذه المنظمة. فكثير من الناس يخطؤون حول الموقف المشرف الذي اتخذته الدول العربية تضامناً مع اخواننا في مصر وفي سورية فيما يتعلق بموضوع الحظر البترولي، هذا القرار أتخذ في هذه المنظمة وفي هذه الدولة، وقد غفل عن هذه الحقيقة الكثير من الناس، وأردت التذكير بها لأنه يقال أحياناً أن المنظمة لم تكن فاعلة، ولو كتب لها فقط أنها كانت المنظمة التي مكنت هذه الدول العربية في الاستجابة لما كان عليه الوضع في ذاك الحال وفي تلك الظروف لكان هذا كافياً لهذه المنظمة وكافياً لإيجادها في الأساس. إنما استوجب الآن، وهذا كان ما ذكر منذ سنتين في الكويت أيضاً، ذكرت أن ظروف مجال الطاقة بشكل عام تغيرت واحتياجات الدول تغيرت، أيضاً لغة الماضي التي على أساسها أنشئت هذه المنظمة هذه المسميات وهذه اللغة أخذت حقها من الاستمرار إلاّ أنها لا تستجيب للواقع ولا تستجيب للمستقبل.

كلنا كدول أعضاء وفقاً لقدراتنا وإمكانياتنا وتوجهاتنا وأولوياتنا نمارس عمل كبير في عملية التحول إلى مصادر الطاقة المتعددة. وسنسعى جميعاً أن نكون منتجين، وحتى مصدرين لمصادر الطاقة بكافة أنواعها.

ونعتقد أنه بإمكاننا أن نكون نموذج للدول المسؤولة التي تمارس استغلالها لثرواتها الطبيعية بمفهوم أشمل، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وأيضاً استغلالها لإنتاج مصادر طاقة بديلة أو جديدة مثل الهيدروجين بكافة أنواعه، نسعى في المملكة أيضاً أن يكون لنا مبادرتنا في موضوع الاقتصاد الدائري للكربون، وهو مفهوم جديد وأعتقد أنه فيه كثير من التعاون فيما بيننا لتعزيز هذه المنهجية ونجعلها نموذج أيضاً يتحدى به من قبل الآخرين.

أيضاً اهتمامنا بتحقيق مستهدفاتنا من التنمية المستدامة، وأيضاً أن نكون فاعلين في التعامل مع ظاهرة التغير المناخي التي هي حقيقة لا يجب أن نغفلها، ولكن عندنا جميعاً ما يكفي من الأدلة والشواهد ومن الممارسات التي تؤكد وتثبت عندنا ليس أننا فقط فاعلين بل مبادرين، وآخر ذلك تواجدنا في اجتماع COP 29 في باكو الأخير والاجتماعات الأخرى التي تتعلق بهذه المناشط.

أعتقد حصر العمل العربي في مجال الطاقة في مفهوم الدول المصدرة للنفط هو قيد لا يمكننا أيضاً من إشراك جميع الدول العربية في العمل المستقبلي. وأعتقد أن مستهدفاتنا ومستهدفات الجميع ستتلاقى في كثير من الأمور فيما يعزز الأساس الذي أنشئت عليه هذه المنظمة، وهو تعزيز العمل العربي المشترك، وتحقيق التعاون المنشود بغية تعظيم الفوائد للجميع واستفادة الجميع من نواحي متعددة سواء في الاستثمار المشترك أو تكوين الشركات التي قد تحقق ذلك، وكل الممكنات التي ممكن أن تعزز هذه النقلة النوعية التي اتفقنا عليها.

هناك مادة موجودة في نظام تأسيس المنظمة، وهي المادة (36) من اتفاقية إنشاء المنظمة التي تجيز النظر في تعديل أحكام الاتفاقية إذا ما طلب ذلك نصف الأعضاء، وبناء عليه كان هذا المقترح. والحقيقة أن النظام مكننا أن نمارس هذا العمل الذي قد يتطلب بعض الإجراءات القانونية لبعض الدول من ناحية استكمال الموافقة على ما أتفق عليه.

وددت أيضاً أن أُؤكد على أن هذه التعديلات والتغيرات المنهجية والكبيرة قام عليها فريق من الأمانة العامة للمنظمة وأيضاً مشاركين من الدول الأعضاء، وهذا العمل استمر لمدة سنتين، وجهد كبير بذل في هذا الإطار، ولذلك وددت أن أستغل هذه المناسبة لشكر الزميلات والزملاء العاملين في المنظمة، وكذلك المشاركات والمشاركين من الدول الأعضاء في الوصول إلى هذه المسودة التي سوف نتوافق عليها اليوم، وأعتقد أن هذا يوماً تاريخياً يجب ألاّ ننساه جميعاً. ومرة أخرى أذكر الجميع أن هذا أيضاً تم في دولة الكويت وسوف يحسب للكويت إن شاء الله بحكم أنها دولة المقر. وشكراً ،،

كلمات معالي الوزراء المشاركين في اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة:

كلمة معالي المهندس

كريم إبراهيم بدوي

وزير البترول والثروة المعدنية - جمهورية مصر العربية

رحب معاليه بأصحاب السمو والمعالي الوزراء المشاركين في الاجتماع ولسعادة الأمين العام للمنظمة، معبرًا عن اعتزازه بالمشاركة للمرة الأولى في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يضم رواد قطاع الطاقة في الوطن العربي، وتوجه معاليه بخالص الشكر إلى دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبًا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة واستضافة اجتماعات المنظمة على ارضها الطيبة. وأشار إلى أن هذا الاجتماع ينعقد في توقيت بالغ الأهمية، في ظل التحديات العالمية التي تواجه قطاع الطاقة، وأوضح معاليه جهود الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات في قطاع الطاقة، مؤكدًا معاليه على أهمية تعزيز التعاون العربي المشترك في قطاع الطاقة الذي يشكل عنصرًا أساسيًا لدعم الخطط التنموية، ومحركًا رئيسيًا لبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يلبي تطلعات الشعوب العربية، معربًا عن تطلعه لتحقيق المزيد من النجاحات المشتركة.

كلمة معالي الأستاذ

طارق سليمان الرومي

وزير النفط - دولة الكويت

أعرب معاليه عن خالص شكره وتقديره لمعالي الرئيس وأصحاب السمو والمعالي وزراء البترول والطاقة في الدول الاعضاء المشاركين بالاجتماع، ولسعادة الأمين العام، على تهنئة معاليهم الكريمة بمناسبة مشاركته الأولى في اجتماعات مجلس الوزراء الموقر. وأكد معاليه اعتزازه بهذا الصرح العربي المميز الذي يعكس أسمى معاني التعاون العربي المشترك بين الدول الأعضاء، مشيرًا إلى حرص دولة الكويت على دعم جهود المجلس المخلصة والتزامها بتوفير البيئة الملائمة لتحقيق أهداف المنظمة وتطلعاتها، وفي هذا السياق، أكد معاليه دعمه لمشروع تطوير المنظمة لتشمل كافة مصادر الطاقة، باعتباره خطوة استراتيجية تعزز التعاون بين الدول الأعضاء وتخدم مصالح شعوبها.

معالي الاستاذ / حيان عبدالغني السواد

وزير النفط - جمهورية العراق

"نؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه منظمة أوابك في تعزيز التعاون العربي المشترك، والعمل على تنمية وتطوير آفاق صناعة النفط والطاقة في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحديات التي تواجه أسواق الطاقة والصناعة النفطية"

كلمة معالي الدكتور
خليفة رجب عبد الصادق
وزير النفط والغاز - دولة ليبيا

عبـر معاليه عن شـكره وتقديره لمعالي الرئيس وأصحاب السـمو والمعالي وزراء البترول والطاقة المشـاركين في الاجتماع، ولسـعادة الأمين العام، على تهنئتهم الكريمة. وتوجه معاليه بخالص الشـكر إلى دولة الكويت قيادة وحكومة وشعبًا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة واسـتضافة اجتماعـات المنظمـة وأكد معاليـه على التـزام دولة ليبيا بدعمها الكامل للمنظمة، ولاسـيما مشـروع تطويرها وإعادة هيكلتها، مشـيرًا إلى اعتزاز دولة ليبيا بدورها كإحدى الدول المؤسسة للمنظمة، وسـعيها المسـتمر لتعزيز مسـيرة التعاون العربي المشـترك وتحقيق أهداف المنظمة.

معالي الأستاذ محمد عرقاب
وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة
الجمهورية الجزائرية

" مشـروع تطوير أعمـال المنظمة من شـأنه توحيـد التصورات الجديدة والاهداف الاستراتيجية من أجل تقوية ودعم التعاون بين الدول الأعضاء"

معالي الدكتور محمد بن مبارك بن دينة
وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص
لشؤون المناخ - مملكة البحرين

" الاجتمـاع السـنوي الذي تعقـده منظمة أوابك يصـب في تعزيز التعاون والتنسـيق بما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية تخدم قطاع الطاقة واقتصاديـات الدول الأعضاء، ويعزز من مسـيرة التعاون العربي في مجال النفط والغاز وتحقيق الأهداف المنشودة"

تطرق معالي رئيس المجلس في بند ما يستجد من أعمال الى موضوع هام الا وهو:

Corporate Sustainability Due Diligence Directive (CSDDD)

أو مـا يعرف بـ « توجيه العناية الواجبة بالاسـتدامة المؤسسـية»، مشـيرا الى القرار الذي اتخذته دول أوروبا في شـهر مايو 2024، والذي يهدف بشـكل أساسـي إلى وضع مخالفة على أي شـركة تعمل في أوروبا (سـواء كانت شـركة أوروبية أو من خارج أوروبا)، وتجني أرباح في أوروبا من مبيعات نفطية أو بيع سيارات أو بيع الهواتف على سبيل المثال، تزيد قيمتها عن 450 مليون يورو. وقال معاليه وفقًا لهذا القرار يجب على هذه الشـركات الالتزام بثلاثة أمور رئيسية وهي:

1. **اتفاقية باريس بشأن تحقيق صافي انبعاثات صفرية للشركة.**
2. **المسؤولية عن انبعاثات المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.**
3. **المسـؤولية عن حقوق العاملين في الشـركة الرئيسية وكافة فروعها، أو أي شركة أخرى يتم التعامل معها للحصول على خدمات أو اسـتيراد مسـتلزمات، حتى لو كانت في الهند أو الصين.**

وأضـاف معاليـه في حال عدم الالتزام بالأمور المشـار إليها، تكـون المخالفة هي 5% من قيمة مبيعات الشـركة على مسـتوى العالم (إجمالي الإيرادات العالميـة). وقال هذا ينطبق على شـركات مثل سـوناطراك وأرامكو وقطر للطاقـة، وينطبق أيضًا على شـركة مثل تويوتا عند توريد سيارات إلى أوروبا، أو شركة أبل عندما ترسل هواتف إلى أوروبا. مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير مرحبة بهذا القرار.

وبيـن معاليـه أنه هناك رؤسـاء تنفيذييـن ووزراء في الـدول الأعضاء ليس لهـم علم بهذا الموضـوع، رغم أن دول أوروبا سـتقوم بوضعه في شـكل قانون وتطبيقـه بحلول عام 2027 ومـا بعـده، وهو ما يعني ضرورة إيلاء هذا القرار أهمية بالغة من خلال قيام المختصين بإعداد التقاريـر الفنيـة المتعلقة بـه والتي تتضمن وجهة نظـر دولنا حيال القـرار وتقديمها الى الدول الأوروبية.

وقال معاليه أن الرسـالة الرئيسـية بشـأن القرار الذي اتخذته دول أوروبـا، هي أن وزراء البترول والطاقة في دول المنظمة عليهم دور رئيسـي في إبلاغ وزراء التجارة ووزراء المالية ووزراء الخارجيـة عـن هذا الموضوع بكافة جوانبه، ليتم اثـارة هذا الموضوع في كل اجتماع مع دول أوروبا والإشـارة إلى أنه سـيضر بالأعمال الخاصة بالدول الأعضاء، وأضاف معاليه أنه يجب لفت نظر وتوعية الدول الأخرى والشـركات التي نجتمع معها حتى يكون هناك توجه وصـوت واحد. وقال معاليه أنـه تحدث خلال منتدى الدوحة عن هـذا الموضوع، وذكر للدول الأوروبيـة أنـه في حال إذا مـا كانوا يريدون شـراء الغاز من دولة قطر، فيجـب مراجعة هذا القـرار، لأنـه من غير المنطقي أن يتم تصدير الغاز لهم ودفع مخالفة 5 % من إجمالي إيرادات العالمية لشركة قطر للطاقة.

واختتـم معاليه مداخلته بالإشـارة الى أن الموضوع لا يخص قطـاع الطاقة فقط، ويجب أن يأخذ مسـتوى أكبر من الاهتمام، وإبلاغ الوزراء المعنيين، ووضع ضغط على دول أوروبا في اتجاه تغيير هذا القرار، وبالطبع من المتوقع أن يعارض الرئيس الأمريكي المنتخب الجديد هذا القرار، لا سيما وأنه ينطبق على الشركات الأمريكية أيضًا.

الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» تقرر إعادة صياغة وهيكلة المنظمة

معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي
وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر

سعادة المهندس جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام - لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

نص البيان الصحفي حول القرار (113/2) بشأن تطوير أعمال المنظمة

خلال الاجتماع الوزاري الـ113 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، الذي انعقد في الكويت في 15 ديسمبر 2024، وقّعت الدول الأعضاء في المنظمة على قرار إعادة هيكلتها، وإعادة صياغة اتفاقية إنشائها، وتطوير أعمالها، وتغيير اسمها إلى «المنظمة العربية للطاقة (AEO)".

ويُعطي هذا القرار الضوء الأخضر للأمانة العامة للمنظمة لمواصلة جهود تطوير نشاطات المنظمة وأعمالها، بعد إقرار المرحلة الأولى من المشروع، التي تضمنت التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء المنظمة، علماً بأن التعديلات الجوهرية المقترحة على الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ فور الانتهاء من اعتمادها حسب الإجراءات النظامية لكل دولةٍ من الدول الأعضاء.

وأوضحت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، أن قرار إعادة هيكلة المنظمة، وإعادة صياغة اتفاقية إنشائها، وتطوير أعمالها، وتغيير اسمها، تم بناءً على اقتراحٍ تقدمت به المملكة العربية السعودية.

كما وجهّت الأمانة العامة للمنظمة شكرها وتقديرها لدولة الكويت؛ دولة المقرّ، ودولة قطر؛ دولة الرئاسة في الدورة الحالية، لما وفّرتاه من دعمٍ ومساندة لإنجاح قيام الأمانة العامة بمسؤولياتها.

وأشارت الأمانة العامة إلى أن تنفيذ القرار تطلّب إجراء دراسة دقيقة، وتقييم شامل، للتطورات والتحديات، التي شهدها قطاع الطاقة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، خاصةً خلال السنوات القريبة الماضية، حيث فرضت التحولات المتسارعة، التي شهدها ويشهدها قطاع الطاقة، مراجعة وتطوير نشاطات وأهداف المنظمة لتشمل جميع المجالات المندرجة ضمن قطاع الطاقة والمتعلقة به، بهدف تعزيز دور المنظمة كمحفّزٍ للتعاون وتبادل الخبرات، بين الدول الأعضاء، فيما يتعلق بشؤون الطاقة وقضاياها، وبحث الفرص، ومواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، والإسهام في بناء الكفاءات والقدرات الوطنية للدول الأعضاء في قطاعٍ يُشكل ركيزةً أساسية لاقتصادات هذه الدول.

وأكّدت الأمانة العامة للمنظمة أنها ستعمل جاهدة لإنجاز جميع عناصر خطة تطوير المنظمة في القريب العاجل، مُثمّنةً، في ذلك، الدعم الذي تجده من الدول الأعضاء في المنظمة، مُمثلةً في أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والنفط، وأصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة.

فعاليات الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك والذي يسبق الاجتماع الوزاري «113»

سعادة الشيخ الدكتور مشعل بن جبر آل ثاني

دولة قطر

تم في الرابع عشر من شهر ديسمبر 2024 عقد الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للمكتب التنفيذي، ترأس الاجتماع سعادة الشيخ الدكتور مشعل بن جبر آل ثاني، ممثل دولة قطر في المكتب التنفيذي للمنظمة، الذي تترأس بلاده الدورة لعام 2024. يتم خلال هذا الاجتماع مناقشة عدد من البنود من ضمنها، استعراض التقرير النهائي للمرحلة الأولى من دراسة تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها، والتعديلات المقترحة على اتفاقية الانشاء. ومتابعة تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون. بالإضافة البند المتعلق بتقرير الأمين العام حول نشاطات الأمانة العامة المختلفة (متابعة الأوضاع البترولية وتطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين، الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة، ومتابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، سير العمل في بنك المعلومات، الفعاليات التي نظمتها وشاركت فيها الأمانة العامة وغيرها). وبعد الانتهاء من مناقشة كافة البنود تم رفع التوصيات المناسبة حيال جميع البنود الى الاجتماع الوزاري لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

سعادة المهندس شريف سليم العلماء

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور ميلود مجلد

الجمهورية الجزائرية

سعادة المهندس نصير عزيز جبار

جمهورية العراق

سعادة الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح

دولة الكويت

سعادة السيد/ العماري محمد العماري

دولة ليبيا

سعادة الدكتور الجيولوجي سمير محمد محي الدين محمد رسلان

جمهورية مصر العربية

تكريم الفائزين بجائزة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» أوابك» للبحث العلمي لعام 2022

ضمن ما اشتملت عليه أجندة اجتماع مجلس وزراء المنظمة الموقر رقم «113»، بندين هامين متعلقين بجائزة أوابك للبحث العلمي، وهما:

أولا: تكريم الفائزين بجائزة أوابك للبحث العلمي لعام 2022

عملا بأحكام نظام جائزة أوابك للبحث العلمي القاضي بتكريم الفائزين بالجائزة، وتقديم الشهادات التقديرية لهم من قبل معالي رئيس وزراء المنظمة، فقد تم خلال الاجتماع تكريم الفائزين بجائزة أوابك للبحث العلمي لعام 2022 وتسليمهم الشهادات التقديرية.

يذكر أن قرار لجنة التحكيم الخاص بجائزة أوابك للبحث العلمي لعام 2022 والتي كان مجالها «**تقنيات نزع الكربون في الصناعة البترولية، والاقتصاد الدائري للكربون**»، قد نص على منح الجائزة مناصفة بين البحثين التاليين:

أ) **البحث المقدم من كل من:**

1. **الدكتور مأمون عبسي حلبي من الجمهورية اللبنانية.**
2. **الدكتور فيصل سلمان الحميدان من دولة الكويت.**

وهو بعنوان:

"Carbon Capture Utilization and Storage: Prospects of the Decarbonization of the Oil and Gas Industry"

ب) **البحث المقدم من جمهورية مصر العربية من كل من:**

1. **الدكتورة لمياء أحمد أبو شهبة**
2. **المهندسة/ هبة بشر نصر**
3. **المهندس/ يحيى نصار**
4. **الكيميائية / إيناس إبراهيم زهران**

وهو بعنوان:

“Decarbonization and Circular Carbon Economy in the Oil and Gas Field Implications for OAPEC Countries”

ثانيا: رفع قيمة الجائزة اعتبارا من جائزة عام 2024.

وتنفيـذاً لمـا جـاء فـي مـداولات مجلـس وزراء المنظمة بخصـوص إعادة النظر في قيمة جائزة أوابك للبحث العلمي فقد قامت الأمانة العامة بإجراء دراسـة استقصائية شملت مجموعة متنوعـة من الجوائز التي تمنحها بعـض المنظمات والجامعات في الدول العربية، وبعد مناقشة ذلك تم إقرار ما يلي:

1. رفـع قيمـة الجائزة الأولى من سـبعة آلاف إلى عشـرة آلاف دينار كويتي.

2. رفـع قيمـة الجائزة الثانية من خمسـة آلاف إلى سـبعة آلاف دينار كويتي.

وذلـك اعتبارا من جائزة عام 2024 والتي سـيكون مجالها «الطاقة الجديدة والمتجددة» وقد حدد يوم 31 مايو 2025 كآخر موعد لاستلام البحوث المشاركة بالجائزة.

التغطية الإعلامية لإجتماع الوزاري 113

حظي الاجتماع الثالث عشر بعد المائة لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» الذي عقد بتاريخ 15 ديسمبر 2024 ميلادية، وكان برئاسة معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر التي لها رئاسة الدورة لعام 2024، بتغطية إعلامية كبيرة بتواجد وسائل الاعلام المختلفة من صحافة مقروءة ووكالات أنباء و اعلام مرئي، حيث ركزت هذه الجهات الاعلامية على تغطية الحدث التاريخي والمتعلق بالتوقيع على قرار إعادة هيكلة المنظمة، وإعادة صياغة اتفاقية إنشائها، وتطوير أعمالها، وتغيير اسمها إلى «المنظمة العربية للطاقة (Arab Energy Organization) . ويُعطي هذا القرار الضوء الأخضر للأمانة العامة للمنظمة لمواصلة جهود تطوير نشاطاتها وأعمالها، بعد إقرار المرحلة الأولى من المشروع، والتي تضمنت التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء المنظمة، علماً بأن التعديلات الجوهرية المقترحة على الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ فور الانتهاء من اعتمادها من قبل الجهات التشريعية حسب الإجراءات النظامية لكل دولةٍ من الدول الأعضاء.

ومن ضمن الجهات الإعلامية التي واكبت هذا الحدث، نذكر منها وكالة الانباء الكويتية "كونا"، وقناة الاخبار في دولة الكويت، وقناة الجزيرة، وقناة سكاي نيوز العربية، وقناة سي إن بي سي العربية، وقناة الصباح، وكالة رويترز، ومن الصحافة المحلية جريدة الرأي والجريدة والانباء والنهار .

نص البيان الصحفي حول الاجتماع الوزاري 113

عقد المجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه الثالث عشر بعد المائة في دولة الكويت بتاريخ 14 جمادى الآخرة 1446 هجرية الموافق 15 كانون الأول / ديسمبر 2024 ميلادية، بحضور أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء، وقد ترأس الاجتماع معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر التي لها رئاسة الدورة لعام 2024.

افتتح معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي الاجتماع مرحباً بأصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الاعضاء، وبسعادة الأمين العام للمنظمة، متمنياً التوفيق والنجاح لأعمال هذا الاجتماع والخروج بالقرارات المناسبة حيال ما يتم طرحه من بنود هامة لما فيه صالح المنظمة ودولها الاعضاء.

وأعقبه كلمة لسعادة المهندس جمال عيسى اللوغاني، الأمين العام للمنظمة، الذي رحب مرة أخرى بأصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الاعضاء، متمنياً لهم كل التوفيق والسداد في مداولاتهم للبنود الموضوعة على أجندة الاجتماع، وان يحقق هذا الاجتماع أهدافه المرجوة.

وعقب الانتهاء من فعاليات الاجتماع الثالث عشر بعد المائة، صرح الأمين العام للمنظمة بأن هذا الاجتماع كان مخصصا لمناقشة عدد من البنود الموضوعة على أجندة الاجتماع والتي من أهمها إقرار واعتماد ميزانية الأمانة العامة للمنظمة لعام 2025 ، والبند المتعلق بالتقرير النهائي للمرحلة الأولى المتعلقة بتطوير اعمال المنظمة، والتعديلات المقترحة على النظام الأساسي لها، والذي خصص له حيزا كبيرا من الوقت لمناقشته، وبعد المداولات المطولة تم التوصل الى اتخاذ القرار القاضي باعتماد هذه المرحلة الأولى من المشروع والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد اعتماده من الجهات القانونية المختلفة في الدول الأعضاء.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة البند المتعلق بمتابعة تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، كما تم خلال الاجتماع تكريم الفائزين بجائزة أوابك للبحث العلمي، واعتماد توصية المكتب التنفيذي المتعلقة برفع قيمة الجائزة اعتبارا من جائزة عام 2024. فضلا عن ذلك تم الاطلاع على تقارير الإحاطة الخاصة بأنشطة الأمانة العامة والمتمثلة في متابعة الأوضاع البترولية وتطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين، والدراسات الاقتصادية والفنية التي أعدتها المنظمة، ومتابعة شؤون البيئة وتغير المناخ، وتقرير سير العمل في بنك المعلومات، الفعاليات التي نظمتها وشاركت فيها الأمانة العامة وغيرها.

وأختتم الأمين العام تصريحه قائلا أن الأمانة العامة لمنظمة أوابك سوف تبذل قصارى جهدها لجعل المنظمة تتبوأ مكانة مرموقة في مصاف المنظمات الدولية. مؤكدا في ذات الوقت على حرصه الشديد على إيلاء القرارات التي صدرت عن أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الاعضاء في هذا الاجتماع الوزاري أهتماما شديدا من خلال تكثيف الجهود من أجل وضعها موضع التنفيذ الفعلي خلال الفترة القادمة، بفضل المؤازرة اللامحدودة التي يقدمها أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والنفط، وأصحاب السعادة أعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل لحكومة دولة الكويت، التي تحتضن مقر المنظمة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، على استضافتها الدائمة لاجتماعات المنظمة على النحو الذي يكفل لها النجاح.

الكويت: 14 جمادى الآخرة 1446 هجرية الموافق 15 كانون الأول / ديسمبر 2024 ميلادية.

لقاء تلفزيون دولة الكويت مع سعادة المهندس

جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

" أشكر تلفزيون دولة الكويت على التغطية المتواصلة للاجتماع الثالث عشر بعد المائة لمجلس وزراء منظمة أوابك، الذي يعقد هنا في دولة الكويت وبحضور لافت من أصحاب السمو والمعالي وزراء النفط والطاقة في الدول الاعضاء. ترأس إجتماعنا لهذا اليوم معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر، التي لها رئاسة الدورة لعام 2024.وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة جميع البنود الموضوعة على جدول أعماله واتخاذ القرارات المناسبة حولها، والتي من أهمها إعتماد الميزانية التقديرية للمنظمة لعام 2025، والقرار الصادر بشأن تطوير أعمال منظمة أوابك وإعادة هيكلتها وإعادة النظر في النظم والقوانين التي تحكم عملها.

كما تم خلال الاجتماع تكريم الفائزين بجائزة منظمة أوابك للبحث العلمي لعام 2022، واعتماد مقترح رفع قيمة الجائزة إعتبارا من جائزة عام 2024. بالإضافة الى اعتماد عدد من التوصيات التي صدرت في الاجتماع 172 للمكتب التنفيذي للمنظمة بشأن البنود المتعلقة بمتابعة تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، ومتابعة تقرير الأمين العام حول أنشطة الأمانة العامة المختلفة.

وفي هذا الإطار تؤكد الأمانة العامة لمنظمة أوابك على أنها سوف تبذل قصارى جهدها في سبيل تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة والنفط، من أجل تعزيز دور المنظمة الفاعل والمهم في جميع مجالات صناعة الطاقة معتمدين على الدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء للمنظمة.

ولا يفوتني في هذا المقام الإشادة بالدور الذي تقوم به حكومة دولة الكويت في سبيل تذليل كافة الصعاب من اجل عقد اجتماعات المنظمة على النحو الذي يكفل لها النجاح، والى الدول الأعضاء على الدعم المتواصل الذي تتلقاه الأمانة العامة للمنظمة في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ولما فيه خير ومصلحة الجميع."

https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/بعد-مقترح-سعودي-أوابك-تقر-إعادة-الهيكلة-وتغير-اسمها

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3209053&Language=ar&utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App

https://www.alraimedia.com/article/1711553/محليات/أخبار-محلية/رئيس-الوزراء-يستعرض-سبل-تعزيز-التعاون-العربيفي-مجالالطاقة-مع-الوزراء-المعنيين-في-دول-أوابك-وأمين-عام-المنظمة

رئيس الوزراء يستعرض سبل تعزيز التعاون العربيفي مجال الطاقة مع الوزراء المعنيين في دول «أوابك» وأمين عام المنظمة

اقتصاد - نفط

أعضاء المنظمة ناقشوا تفعيل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر وتبنّي تطبيق الاقتصاد الدائري للكربون

«أوابك» تقرّ إعادة هيكلتها وتغيير اسمها... لـ «المنظمة العربية للطاقة»

https://www.alraimedia.com/article/1711555/اقتصاد/نفط/أوابك-تقر-إعادة-هيكلتها-وتغيير-اسمها-لـ-المنظمة-العربية-للطاقة

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3209017&language=ar

https://www.alraimedia.com/article/1712301/اقتصاد/بعد-56-عاما-من-تأسيسها-أوابك-تعلن-تغيير-اسمها-ونشاطها-من-الكويت

https://www.aljarida.com/article/84401

تحدي آخر جديد يضاف الى التحديات التي تواجه الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز

بقلم: عبد الفتاح دندي

مدير الإدارة الاقتصادية
ومشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

تعـددت وتنوعت أشـكال التحديات التي تواجههـا الدول المنتجة والمصـدرة للنفط والغاز، وبين الفنية والأخرى يظهر لنا تحدي جديد يتطلـب منا كـدول منتجة ومصـدرة للنفط والغاز بـذل جهود مكثفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي للتغلب على ما ينطوي عليه ذلك التحدي وما يحمل في طياته من انعكاسـات سـلبية على مصادر ايراداتنا الرئيسـية، كما يتطلب منا حشـد الهمم مـن أجل تبنى رؤى موحدة مع الدول الأخرى من اجل حماية مصالح دولنا وموارد دخلنا الرئيسـية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بشكل أو بآخر بقطاع الطاقة.

وقبـل قراءة التحـدي الأخير، من الأهمية بمكان التطرق بشـكل موجـز للتحديات التـي تواجهنا كدول منتجة ومصـدرة للنفط والغاز والتي يتم التعامل معها بكل حكمة وروية، وهي على سـبيل الذكر لا الحصر:

التحدي الأول: المتطلبات الاستثمارية Investments Requirements

من أجل تلبية نمو الطلب المتوقع على النفط بشـكل موثوق، فمن المتوقع أن تكون احتياجات الاسـتثمار في قطـاع النفط كبيرة، حيث تقدر منظمة أوبك المتطلبات الاسـتثمارية التراكمية الإجمالية ما بين

عامي 2024 و2050 بنحو 17.4 تريليون دولار، أي بمعدل 640 مليار دولار سنويًا (بالدولار الأمريكي لعام 2024). والجزء الأكبر من حجم الاستثمارات المقدرة تتطلبها أنشطة الاستكشاف والإنتاج (upstream)، حيث ستصل الى 14.2 تريليون دولار، أي حوالي 525 مليار دولار سنويًا. وتقدر احتياجات (Downstream) و (Midstream) خلال نفس الفترة بنحو 1.9 تريليون دولار و1.3 تريليون دولار على التوالي.

وفي حال عدم تحقق هذه الاستثمارات فسيمثل ذلك تهديدا لاستقرار السوق وامن الطاقة. وتجدر الإشارة كذلك، إلى ان إيجاد سوق نفطية متوازنة ومستقرة تلبي تطلعات المنتجين (والمستهلكين) يعتبر أمرا ضروريا لحفز الدول المنتجة والمصدرة لزيادة استثماراتها النفطية.

التحدي الثاني: قضايا البيئة وتغير المناخ Environment and climate Change Issues

تقوم العديد من الدول والمنتجة للنفط والغاز بتطبيق المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات وتستخدم تكنولوجيات من شأنها الحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، ولذلك لا يمكن الإصرار على الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات وبين استهلاك الوقود الاحفوري. ويجب أن نأخذ في الاعتبار عند تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية وضعية وخصوصية الدول التي تعتمد اعتماداً مباشراً على النفط والغاز كمورد وحيد أو شبه وحيد للإيرادات المالية. كما أن التحديات البيئية وعلى رأسها التغير المناخي تقتضي التعامل معها بواقعية ومسؤولية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي). كما إن تبني سياسات غير واقعية لتخفيض الانبعاثات من خلال إقصاء مصادر طاقة رئيسية دون مراعاة الأثر الناتج عن هذه السياسات في الركائز الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة وسلاسل الإمداد العالمية سيؤدي الى اختلال السوق وارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات غير مرغوبة من الجميع.

التحدي الثالث: معضلة الطاقة الثلاثية Energy Trilemma

يسعى مفهوم معضلة الطاقة الثلاثية Energy Trilemma، إلى إيجاد التوازن بين القدرة على تحمل التكاليف Energy Affordability، وأمن الطاقة Energy Security، والاستدامة Energy Suitability ، من أجل تحقيق صافي الانبعاثات صِفر بحلول عام 2050.

ويشير أمن الطاقة إلى إمدادات الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة لتلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد، بينما تشير الاستدامة إلى استخدام الطاقة بطريقة تقلل من التأثيرات البيئية وتحمي الموارد الطبيعية، وتعني القدرة على تحمل التكاليف إلى تكلفة الطاقة بالنسبة للمستهلكين والشركات. ومن الملاحظ أن هذه التحديات الثلاثة غالباً ما يتعارض بعضها مع البعض، على سبيل المثال، قد يؤدي السعي إلى تحقيق أمن الطاقة إلى زيادة الاعتماد على مصدر محدد للطاقة، وهو ما يمكن أن يكون له تأثيرات بيئية سلبية ويزيد من التكاليف على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي السعي إلى الاستدامة إلى ارتفاع تكلفة الطاقة، ما قد يجعلها بعيدة عن متناول المستهلكين ومكلفة للشركات.

التحدي الرابع: تحولات الطاقة Energy Transitions

أن تحَولات الطاقة المنشودة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية التي تمَكن من إنتاج طاقة نظيفة، فاستغلال تقنيات احتجاز واستخدام وتخزين الكربون CCUS في عمليات إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري مع التحكم في انبعاثاته سيعزز بدون شك امكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزء من الحل نحو التحول لمصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة. ويجب التأكيد هنا على إن الاستثمار في إنتاج النفط لا يعني تجاهل التحَول نحو الطاقة النظيفة، بل يعني الاعتراف بحقيقة أننا نحتاج إلى مزيج متنوع من الطاقة لضمان أمن الطاقة العالمي.

وتواجه دول أوابك تحدي جديد ظهر خلال الفترة الأخيرة، ففي 25 يوليو 2024، دخل التوجيه " 2024/1760 " الخاص بالعناية الواجبة في مجال استدامة الشركات أو ما يعرف « Corporate Sustainability Due Diligence Directive (CSDDD) "»، حيز التنفيذ. والهدف من هذا التوجيه، بحسب رأيهم، هو تعزيز السلوك المؤسسي المستدام والمسؤول في عمليات الشركات وعبر سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها.

ومن المتوقع أن تكون له آثار سلبية كبيرة، ليس على قطاع الطاقة فحسب، ولكن على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن توجهاته القاضية بفرض غرامة تبلغ 5% من قيمة المبيعات العالمية على الشركات التي تعمل في أوروبا (سواء كانت شركة أوروبية أو من خارج أوروبا) وتجني أرباح في أوروبا تزيد قيمتها عن 450 مليون يورو، في حال عدم الالتزام باتفاقية باريس بشأن تحقيق صافي انبعاثات صفرية. وعدم مراعاة حقوق العاملين في الشركة الرئيسية وكافة فروعها، أو أي شركة أخرى يتم التعامل معها (بما في ذلك الشركات خارج الاتحاد الأوروبي). وعدم تحمل المسؤولية عن انبعاثات المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

وتشير انبعاثات المستوى الأول في صناعة النفط إلى الانبعاثات المباشرة من استخراج النفط أو معالجته أو نقله، وتتضمن انبعاثات المستوى الثاني الانبعاثات غير المباشرة من استهلاك الكهرباء التي تستخدم لتشغيل مصافي تكرير النفط الخام، بينما تغطي انبعاثات المستوى الثالث الانبعاثات غير المباشرة عبر سلسلة القيمة – مثل الانبعاثات من استخدام الغازولين من قبل المستهلكين، أو من نقل النفط الخام. وفي صناعة الغاز، تشير انبعاثات المستوى الأول إلى الانبعاثات المباشرة من استخراج الغاز ومعالجته ونقله – مثل الحرق في وحدة أو منشأة الغاز، وتتضمن انبعاثات المستوى الثاني الانبعاثات غير المباشرة من الكهرباء المستخدمة في تشغيل مرافق الغاز – مثل الانبعاثات من محطات الطاقة التي تزود محطات الضغط بالكهرباء، بينما تغطي انبعاثات المستوى الثالث الانبعاثات غير المباشرة من سلسلة القيمة – مثل الانبعاثات من احتراق الغاز الطبيعي من قبل العملاء في المنازل أو المصانع.

وحيث أن هذا التوجه قد ينجم عنه آثار سلبية محتملة على شركات الطاقة في دولنا الاعضاء مثل سوناطراك وأرامكو وقطر للطاقة والمؤسسة الوطنية للنفط الليبية وغيرها من الشركات التي لها تواجد كبير في السوق الأوروبية حتى الشركات الصناعية الكبرى، فالضرورة تستدعي أن يتم إيلاء هذا القرار أهمية بالغة من خلال قيام المختصين بإحاطة وتوعية الجهات المسؤولة في الدولة عن هذا التوجه بكافة جوانبه من خلال إعداد التقارير الفنية المتعلقة به والتي تتضمن وجهة نظر دولنا حيال القرار وتقديمها الى الدول الأوروبية. وهذا ما تم التأكيد عليه من قبل معالي المهندس سعد الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر في الاجتماع الوزاري «113» لمنظمة أوابك.

* *المقال المنشور يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن موقف المنظمة*

منظمة أوابك

إطلالة على الماضي، معايشة للحاضر، واستشراف للمستقبل

تجميع المادة: عبدالفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

مـن خلال إسـتقراء وتتبع الادبيات التي صدرت عن منظمة الأقطار العربيـة المصدرة للبترول»أوابك» والتي تزخر بها مكتبة المنظمة، يمكن تقديم هذا السـرد التاريخي الذي يعطي فكرة عن الظروف التي مرت بها المنطقة العربية والاحداث المختلفة التي شـهدتها منذ فترة ما قبل تأسيس منظمة أوابك، وحتى ظهور هذه المنظمة الى حيز الوجود، كما سيتم التطرق الى المحاولات السابقة لتفعيل نشاط المنظمة والتي لم يكتب لها النجاح لاعتبارات عدة، ونختم الحديث بالخطوة التاريخية التي اتخذت بشأن تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها.

• مؤتمر الطاقة الأول - أبو ظبي 1979

فترة ما قبل تأسيس منظمة أوابك

بـدون حاجة للتوغل بعيدا فـي الماضي، فإن من الممكن الإشارة إلى عدد من المحاولات التي أخذت شكل مشروعات مختلفـة تهم الـدول العربية، كان النفط فيهـا عبارة عن أداة أو وسـيلة. فمنذ عام 1945، وبعد الحرب العالمية مباشرة، فكر البريطانيون على هذا الأسـاس، بإنشاء مصرف للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، يكون لشركات النفط العاملة فـي المنطقـة نصيب فيه، عـن طريق تخصيـص جزء من أرباحهـا له. ولم ير هذا المشـروع النور. وكذلك كان الأمر بالنسبة للمشروعات التي أخذت شكلا آخر، ولكنها كانت في الاتجاه نفسه، والتي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية عامي 1957 و1958، فـي أعقـاب حملـة السـويس والتطورات اللاحقة. ومعنى ذلـك أن النفط كان يبدو حتى في تلك الفترة كأداة للعمل فقط، وبخاصة بالنسـبة للبلدان التي كانت معنية مباشـرة بشـؤون المنطقـة. وفي الوقت نفسـه، فـإن الدول العربيـة المنتجة أخذت تدرك من جانبهـا الأهمية المتزايدة للبترول في اقتصاديات البلـدان الصناعية، وبدأت تفكر في استخدام هذا المنتوج في إطار استراتيجية لم تكن معالمها قد حدد بدقة.»

• مؤتمر الطاقة الأول - أبو ظبي 1979

وكان الظرف السياسي للشرق الأوسط غير جيد في عام 1957، ولم يكن يسمح بتنفيذ المشروع الأمريكي الأول الذي اقترحه معهد الشؤون العامة في واشنطن عام 1957، وكان يستهدف توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية الاقتصادية. وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تأخذ على عاتقها دفع 90 بالمائة من نفقات هذا المشروع بالاشتراك مع شركات النفط الأمريكية الكبرى. وكان الهدف المعلن هو وقف المد المتصاعد للقومية العربية، وتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عن طريق دمجهم في الدول العربية، وقد رفضت الاخيرة هذا المشروع، لقد كانت هذه فترة تربص وتريث اتجاه السياسة الأمريكية في المنطقة التي تبلورت في مذهب أيزنهاور المشهور. ووسط عاصفة من الصراعات السياسية التي عرفتها المنطقة في ذلك الحين، أهمل المشروع المذكور وحل محله مشروع يستهدف إنشاء معهد للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

تقدم الرئيس أيزنهاور بهذا المشروع في خطاب ألقاه في شهر أغسطس عام 1958 أمام الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة. أما التمويل في هذه المرة فقد كان من المتوقع أن يؤمن بالاشتراك بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وليس غريبا أن تلقى هذه المحاولة مصير المحاولة السابقة. وكان عام 1958 عاما حافلا بالأحداث السياسية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمنطقة، منها إعلان مصر وسورية الاتحاد وذلك بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة، وانتهاء النظام الملكي في العراق.

كان النفط في الخمسينات عبارة عن مصدر محدود للدخل، وكان في الواقع مصدر ضعف الدول العربية المنتجة للبترول، التي أصبحت تحت رحمة الشركات الدولية التي تسيطر على ثرواتها، وتشرف على الصناعة النفطية في جميع مراحل عملياتها، من الحقل حتى المستهلك وتحاول ممارسة شكل من أشكال النفوذ على السياسة الداخلية والخارجية للدول المنتجة في ظروف خاصة كانت تسود فيها القناعة بالطبيعة المقدسة لنظام الامتياز، وبخاصة عن طريق تسخير أجهزة الإعلام القوية ووسائل أخرى متنوعة لتحقيق هذا الغرض.

أن الدور المهم الذي كان يلعبه النفط في الاقتصاديات الغربية، جعل المسؤولين العرب يدركون إمكانية استخدام مثل هذا السلاح في المعركة. ففي مؤتمر بلودان بسوريا الذي عقد عام 1946، أقرت الجامعة العربية مبدأ وقف الإنتاج النفطي للضغط على الدول التي تؤيد «إسرائيل». لكن هذا القرار لم يجد طريقه الى التطبيق لأنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يمكنها أن تجد، دونما صعوبة مصادر امدادات أخرى لسد حاجاتها من البترول، وفي المقابل فإن الدول المنتجة لم يكن

• مؤتمر الطاقة الأول - أبو ظبي 1979

بوسعها الاستغناء عن المداخيل الوحيدة تقريبا والتي يدرها انتاج النفط. يضاف إلى ذلك أن أهمية النفط المحدودة في ذلك الوقت، لم يكن من شأنها أن تجعل لهذا القرار آثارا محسوسة على المستوى الدولي، ولكن وعلى الرغم من عدم فعالية هذا القرار فقد كان في حينه بمثابة اشارة لها صفة الإنذار، وقد كان بالتأكيد نقطة انطلاق بالنسبة للقرارات المماثلة اللاحقة.

وتحت ضغط الحوادث أولا والرأي العام ثانيا، وجدت الدول العربية نفسها تتجه تدريجيا نحو استخدام النفط كوسيلة في خدمة سياستها، ولأسباب عائدة للسياسة الإقليمية والدولية، وأخرى ذات طبيعة بنيوية مرتبطة بسيطرة الشركات الدولية شبه الكاملة على القطاع النفطي العربي آنذاك، لم يلعب النفط سوى دور متواضع في الحروب التي وقعت عامي 1956 و1967، وذلك في وقت لم تكن فيه تبعية البلدان الصناعية للبترول ذات أهمية حاسمة.

أول شكل محدد للتعاون العربي في المجال النفطي

كان أول شكل محدد للتعاون العربي في المجال النفطي هو انشاء لجنة خبراء النفط العرب في 10 أكتوبر 1951، بناء على توصية مجلس وزراء الجامعة العربية. وقد زاولت هذه اللجنة أعمالها حتى يناير 1968، وهو تاريخ انشاء منظمة أوابك، وكان الغرض الرئيسي لهذه اللجنة هو تجميع المعلومات والقيام بتحليلات بهدف اعداد سياسة نفطية مشتركة.

تقدمت لجنة خبراء سنة 1953 الى اللجنة السياسية للجامعة بثلاثة قرارات تعتبر في حقيقة الأمر إطار لسياسة بترولية عربية حقيقية وهي:

- انشاء مجلس بترولي دائم في المقر العام للجامعة العربية.
- تبادل المعلومات والاحصائيات الخاصة بالبترول في الدول الأعضاء، في انتظار انشاء هيئة متخصصة مهمتها القيام بتجميعها ونشرها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مصاف جديدة، وانشاء الشركات الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية.

وتطورت لجنة الخبراء شيئا فشيئا وأوصت بأنشاء «مكتب دائم للبترول»، وذلك في يناير 1956، وأصبح هذا المكتب في يناير 1959، «إدارة لشؤون النفط» تقوم بمساعدة «لجنة الخبراء»، لا سيما في تجميع كافة المعلومات حول الدول العربية وشركات النفط العاملة فيها.

• مؤتمر الطاقة الثاني ، الدوحة، 1982

مؤتمرات البترول العربية

أسهمت مؤتمرات البترول العربية كثيرا في نشر فكرة انشاء منظمات نفطية متخصصة، ففي مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة عام 1959، والذي حضره مندوبون عن إيران وفنزويلا، تم لأول مرة طرح فكرة انشاء هيئة دائمة لتنسيق عمليات انتاج النفط، وتكريره ونقله وتسويقه. وتنظم الدول المنتجة فيما بينها السياسة البترولية. ولا يوجد ما يمنع من إقامة تعاون مع الدول المنتجة الأخرى للنفط في العالم التي تشترك في ذات الظروف مع الدول العربية، مثل إيران وفنزويلا وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة وأوضاع السوق الدولية.

وبعد عدة أشهر تم انعقاد مؤتمر بغداد الذي دعي إليه بمبادرة من السعودية وفنزويلا بشكل خاص. وقد شهد هذا المؤتمر انشاء منظمة أوبك (OPEC) في 14 سبتمبر 1960، وركز مؤتمر البترول العربي الأول على الجوانب القانونية لموضوع في غاية الأهمية وهو اتفاقيات الامتياز. كان ذلك شيئا جديدا اثار شكوك الشركات النفطية الكبرى، التي استقبلت بامتعاض إحدى وجهات النظر التي ذهبت إلى أن «بإمكان حكومة البلد المضيف أن تعدل اتفاقيات الامتياز، خاصة إذا كانت التزامات المستمدة منها تمس حرية العمل في مجالات أو مسائل لها علاقة برفاهية وسعادة البلد. وقد تم التركيز بشكل خاص على حق الدول في الرقابة على استغلال ثرواتها الطبيعية بشكل عام، ولاسيما الثروات المنجمية منها، والقيام مباشرة بعمليات التنقيب والاستكشاف، والإنتاج والاستغلال، وذلك طبقا للمصلحة العامة للشعوب في الدول المنتجة.

«إن ميل أسعار النفط في اتجاه الانخفاض خلال عامي 1959 و1960 على التوالي، كان حاسما، دفع عدد من الدول العربية المنتجة إلى الاتفاق على ضرورة التنسيق مع الدول الأخرى المنتجة للبترول لمواجهة الشركات النفطية الدولية الكبرى. غير أنه على المستوى السياسي كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن منظمة أوبك التي تضم بين أعضائها دولا غير عربية مثل إيران وفنزويلا، لم تكن الوسيلة المناسبة لممارسة أي ضغط سياسي لصالح القضايا العربية المحضة، وظهرت الأوبك كمنظمة حددت بوضوح أهدافها وركزت على مطالب لا تكتسب الصبغة السياسية.

وهنا ظهر جليا أن إنشاء منظمة عربية للبترول أمر محتم، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بدءا بالنفط وذلك لاستخدامه كوسيلة ردع في الدفاع عن الحقوق العربية، لكن فكرة انشاء منظمة عربية للبترول التي مرت بتطورات مختلفة، بسبب عدم موافقة بعض الدول المنتجة، لم تتحقق إلا في مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في القاهرة

• مراسم التوقيع على اتفاقية انشاء منظمة أوابك من قبل أصحاب المعالي وزراء النفط والبترول في الدول المؤسسة للمنظمة، الشيخ أحمد زكي يماني (المملكة العربية السعودية). الأستاذ عبد الرحمن العتيقي (دولة الكويت)، الأستاذ خليفة علي موسى - (دولة ليبيا) (المملكة الليبية آنذاك).

في الفترة من 16 – 23 مارس 1965، وكلفت المؤسسة المصرية للبترول بإعداد دراسة حول هذا الموضوع لتقدم إلى الدول الأعضاء على شكل مشروع اتفاقية. وكانت هذه الدراسة التي عرضت على مجلس الجامعة العربية في 25 يناير 1969 موضع ملاحظات مختلفة تتعلق أساسا بدور النفط في سياق عملية التكامل الاقتصادي وتوحيد الوطن العربي وباستخدامه كسلاح سياسي. وهكذا فإن هذا المشروع، قد أهمل بعد ذلك لعدم إقراره، وذلك أن البترول العربي توقف في هذه الأثناء، وتحت ضغط الأحداث، عن كونه وسيلة، فأصبح في المسرح السياسي العربي رهانا، وبهذا فإن مشروعا كبيرا، في ذلك الحين لم ير النور.»

انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»:

شهد عقد السبعينات انشاء عدة منظمات عربية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، وتتبع الغالبية العظمى لهذه المنظمات جامعة الدول العربية، ولها معها علاقات تتسع أو تضيق حسب الأحوال. وخلافا للمنظمات المتخصصة المنشأة في إطار الجامعة العربية، فإن منظمة أوابك عبارة عن منظمة حكومية عربية لم تنشأ في إطار الجامعة، وهي تقتصر في عضويتها على الدول المنتجة للبترول. كما أن من ضمن الأهداف المتنوعة التي عهد أعضاؤها بها إليها، والتي ترتكز على حماية مصالحها المشروعة وتشجيع التعاون فيما بينها ما يمنحها طابع مميزا خاصا بالقياس الى المنظمات الأخرى، ولا سيما تلك الموجودة في دول العالم الثالث.

أنشئت منظمة أوابك عام 1968 لتضم دولاً عربية منتجة للنفط، وصل عددها اليوم إلى عشرة دول، في الوقت الذي كان هناك منظمة دولية أخرى متخصصة هي منظمة أوبك التي أنشئت عام 1960، والتي تشترك بعض الدول العربية المنتجة للبترول في عضويتها. وكانت الغاية من تأسيس منظمة أوابك إيجاد وتطوير تعاون بين الدول التي كانت تتكون منها نتيجة لظروف دولية وإقليمية ضاغطة كانت تتطور باستمرار.

وجاءت إجراءات التأميم التي اتخذتها الجزائر وليبيا، ومن ثم العراق، خلال عامي 1971 و1972، واتفاقيات المشاركة التي ابرمتها دول الخليج فيما بعد، لتحول جذريا

• مؤتمر الطاقة - الحادي عشر، مراكش 2018

وضع العلاقات بين الدول المنتجة وشركات النفط الدولية، مما ترتب عليه تعديل العلاقات التي ظلت قائمة بين الدول العربية والدول الصناعية. وقد أصبح النفط رهانا حقيقيا وعاملا فعالا على الصعيد الدولي بعد أن كان يستعمل في السابق مجرد وسيلة ضمن إطار استراتيجية معينة.

لم يكن من قبيل الصدفة أن يتم انشاء منظمة أوابك في 9 يناير 1968، أي بعد حرب يونيو 1967، وكانت أصوات قد ارتفعت مناديه باستخدام سلاح البترول. وحين انعقد مؤتمر وزراء البترول والاقتصاد العرب في بغداد في 5 يونيو 1967، أي قبيل بدء النزاع، كان من ضمن النقاط الخمس التي اقترحت وقف صادرات النفط المباشرة وغير المباشرة إلى الدول التي تؤيد ما يعرف بإسرائيل. ويمكن القول إن فكرة إبعاد البترول عن السياسة عن طريق تأسيس منظمة عربية متخصصة تضم كبار المنتجين، في ذلك الحين، قد نشأت في جو المناقشات الحادة التي جرت خلال انعقاد مؤتمر بغداد.

وهكذا، فإنه بمجرد النزاع، قررت الدول العربية المنتجة للبترول فرض حظر ضد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وبريطانيا، كعقوبة لها على تأييد إسرائيل. لكن الأقطار المنتجة سرعان ما لمست أن مثل هذا الإجراء عديم الفعالية، واتضح للبعض بشكل خاص أن وقف الصادرات البترولية من شأنه التأثير على إقتصاد الدول المنتجة ذاتها أكثر من كونه عقابا للدول التي طبق عليها الحظر.

وعليه فقد جاء انشاء منظمة أوابك في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في أغسطس 1967 في الخرطوم، والذي اضطر فيه رؤساء الأقطار المشتركة في المؤتمر إلى القبول بالحجج التي عرضتها أقطار منتجة كبرى هي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا والتي كانت منذ البداية لا تحبذ استخدام النفط كسلاح، وأخذت بعين الاعتبار آنذاك مطالب مصر من مساعدات مالية ملحة لا يتحقق توفيرها دون إعادة ضخ البترول. وعليه، فقد تقرر رفع الحظر وإعطاء دول الجبهة في المقابل مساعدة مالية كانت تعتبر مجزية في حينه.

ولما رأت هذه الدول الثلاثة المنتجة أن منظمة أوبك بدأت تنشغل وتغرق في مجال سياسة الإنتاج والأسعار أثناء اجتماعها الرابع عشر الذي عقد في فيينا في نوفمبر 1967، لجأت إلى التجمع في منظمة متخصصة تعمل بعيدا عن السياسة، وذلك بخلاف ما كان عليه الوضع في إطار الجامعة العربية، حيث لم يكن للدول المنتجة وغير المنتجة، لأسباب واضحة وموضوعية، النظرة نفسها فيما يتعلق باستخدام البترول لأغراض سياسية محضة غير أن هذه النظرة للأمور لم تكن، في ذلك الحين، تتوقع ما قد يتمخض عن واقع الجغرافية السياسية.

كانت منظمة أوابك حين تأسيسها في يناير 1968

تتكـون مـن ثلاثة دول مؤسسـة فقط هي: المملكـة العربية السـعودية ودولة الكويت، وليبيا، ولقـد بدت في أول الأمر وكأنها منظمة تسـتأثر بها الدول المذكورة. لكن هذا الوضع لم يسـتمر طويلا لأن الأحداث التي عاشـتها منطقة الشرق الأوسـط على الخصوص كان لهـا صداها في مجمل الدول العربيـة، بما في ذلك بعض الآثار على الأنظمة السياسـية. ففي سـبتمبر 1969 سقط النظام الملكي في ليبيا، مما ترتب عليـه انهاء التجانس الذي كان قائما على الصعيد السياسـي بين الدول المؤسسـة، وفتح الباب أمام انضمام دول أخرى، علما بأن اتفاقية المنظمة لم تكن في الأساس تمنع ذلك إذا ما توفرت شروط معينة.

والسـؤال الـذي كان يطرح فـي حينه هو مـا إذا كانت المنظمة سـتظل قائمة على الرغم مما حدث من تباعد على الصعيد السياسـي بين الأقطار التي أنشـأتها. لقد كان هدف منظمة أوابك وقت إنشـائها أساسـا هو إيجاد إطار مؤسسي لمجموعـة مـن الدول العربيـة التي لم توافق على تسـييس المتزايد للبترول، خاصة في أعقاب حملة السـويس وخلال المؤتمر الذي انعقد عام 1967 في بغداد بعد ذلك، ولا على الاتجاهـات الجديـدة التي بدا أن منظمـة أوابك أخذت تتجه نحوها.

وكان يمكـن أن نتصور حدوث تمزق في منظمة أوابك، أو على الأقل تجميدها، في أعقاب التغير المفاجئ الذي حدث فـي تركيبها، ولكن هذا لم يقـع بل تغلبت الحكمة والمصالح المشـتركة و استطاعت المنظمة أن تكيف نفسها مع الوضع الجديـد وتنطلق في طريقها الطويل الـذي تحقق فيه المزيد مـن النجاح رغم الصعوبات والعقبات. وها هي ذي اليوم لا تزال منطلقة في هذا الطريق.

اثبتـت منظمة أوابك بعد عشـر سـنوات مـن الاختبار الأول الذي اجتازته بنجاح، مرونة حقيقية وقدرة كبيرة على التكيف بالنسبة لمنظمة ناشئة في العالم الثالث. كما ان التغير الـذي حدث في تركيب المنظمة قد مكن عددا من الدول من الانضمـام إليها علـى مرحلتين متتاليتين وذلك بعد تسـهيل الشروط الأصلية للقبول.

تعديل المادة 7 من ميثاق المنظمة

حـددت المـادة السـابعة من ميثـاق المنظمة الشـروط الأساسية للانضمام لأوابك، وهي أن يكون البترول «مصدرا أساسـيا» للدخل القومي لتلك الدولـة العربية، كما أن الدولة المرشـحة يجـب أن تقبل الالتزام بأحكام هـذه الاتفاقية وما يطـرأ عليها من تعديلات. وأخيرا أن يوافق مجلس الوزراء علـى انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون مـن بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسـين. ومعنى ذلك

أنه كان هناك منذ البداية تمييز ضمن الدول المنتجة بين تلك التي تسـتمد دخلها الرئيسي من البترول وتلك التي لا يشكل فيها البترول سوى مصدر عادي أو ثانوي للدخل.

ومعنـى ذلك أيضـا، أن قبول الدولة المرشـحة يتم على أساس معيار ذي طبيعة كيفية، ولتجنب تفكيك المنظمة، كان لابد من تحقيق حل وسـط مزدوج يسـمح باستمرار توازن ملائـم بين الـدول الأعضـاء، وبخاصة الدول المؤسسـة، وعلى ذلك فإن قبول العراق قد اقترن بقبول مصر وسورية. وبالنظر الى هذين الدولتين الأخيرتين بخلاف العراق ليسـا سـوى منتجين صغيرين، فقد أصبح مـن الضروري القيام بتعديـل المـادة السـابعة من الميثـاق بحيث لا يغـدو النفط مصدرا أساسـيا ورئيسـا للدخل القومي. وكان هناك اقتراح يقضي بأن يكون البترول بالنسـبة للدولة العربية المرشـحة «مصـدرا هاما لدخله القومي. وقد سـمح إقرار هذا التعديل بالتغلـب على إحدى الأزمات الحـادة التي كان على منظمة أوابك مواجهتها، والتي كانت سـببا في شـللها خلال معظم عـام 1971، فجاء هذا الحـل برهانا آخر على حكمة الدول العربية المصدرة للبترول.

الأعضاء الجدد

جاء طلب العضوية الأول من الجزائر وأيدته دولة ليبيا التي أخذت مكانها كعضو مؤسس ولم يكن أمام منظمة أوابك خيار آخر سوى الانفتاح على دول عربية أخرى، على أساس حل وسط يوفق بين وجهات النظر المختلفة.

وعلى إثر اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء الذي انعقد في 24 مايو 1970 في دولة الكويت، تمت الموافقة على قبول أربع دول في الخليج هي: أبوظبي ودبي (الامارات العربية المتحدة لاحقا) والبحرين وقطر في الوقت نفسه الذي فيه عضوية الجزائر في المنظمة.

وبعد شهر من ذلك، أي يونيو 1970 تقدمت العراق بتأييد من الجزائر والجمهورية الليبية آنذاك، وبموافقة الكويت ثاني عضو مؤسس، بطلب رسمي للانضمام. وكانت هذه المسألة موضع نقاش دام فترة طويلة من الزمن داخل المنظمة قبل التوصل إلى حل، ، وذلك انطلاقا من صيغة «الحل الوسط»، التي أصبحت فيما بعد شبه قاعدة تسير عليها المنظمة في مثل هذه الحالات، والتي سمحت بانضمام مصر وسورية مقابل انضمام العراق إلى المنظمة.

وتبرز العوائق المختلفة التي اعترضت توسيع منظمة أوابك، الذي تم على مراحل متعددة، أن هذه المنظمة قد أنشئت أساسا على شكل منظمة متخصصة ترتكز إلى مفاهيم معينة. فالواقع أنه على الرغم من أن شروط الانضمام كانت محددة في الاتفاقية، فإن هذه المسألة سياسية بقدر ما هي قانونية.

غير أنه من الملاحظ أن منظمة أوابك أصبحت تضم عام 1972 أي بعد أربع سنوات من انشائها فقط، وعلى الرغم من الأزمات والصعوبات عشرة أعضاء يمثلون باستثناء تونس وعمان، وهما منتجان صغيران، مجموع الدول العربية المنتجة للبترول. لقد عرفت منظمة أوبك كيف تصمد أمام التوترات التي حاقت بها، وبقي عليها أن تنظم وتبني نفسها لتصبح فعالة ولتكون أداة قادرة على القيام بمسؤولياتها الجديدة.

تحولت منظمة أوابك سريعا إلى تجمع متنوع، وعليه فإنها أصبحت تضم أقطارا تتبع اقتصاد السوق وأقطار أخرى تنهج الاقتصاد المخطط، كما أنها أصبحت تضم كبار المنتجين مثل السعودية، وصغارهم مثل البحرين. ولذا فقد أصبح من الضروري بالنسبة لمثل هذه المنظمة أن تتزود بجهاز متين وأطر ذات كفاءة عالية للقيام بمهمتها بغض النظر عن التنوع في الأنظمة السياسية وفي التوجهات

والخيارات في ميادين السياسة والاقتصاد. وقد تمكنت المنظمة في بضع سنوات فقط من تزويد نفسها بوسائل فعالة وملائمة، كما تدل على ذلك الديناميكية الغامرة التي أثبتتها في عدة نشاطات، اعتبارا من الدراسات وتنفيذ المشروعات الى النشر وتنظيم اللقاءات المهمة مثل مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي عقد في أبوظبي في مارس 1979، هذا بالإضافة الى النشاطات المعتادة الملازمة لكل منظمة والمشاركة النشطة في التظاهرات المتعددة التي تزخر بها الحياة الدولية كالمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية. ومعنى ذلك أن توسيع قاعدة منظمة أوابك، الذي كان يمكن أن يكون قاتلا لها، قد تحول على العكس إلى سبب في توطيدها، كما سمح لها بأن تكتسب أهمية وبعدا دوليين. وقد أظهرت الدول العربية إرادة حقيقة للتعاون في مجال الهيدروكربونات. وقد قاموا في هذا المجال بالفعل بعمل مشترك ظهر على شكل نتائج محسوسة وإيجابية، وقد شكلت منظمة أوابك إطارا ملائما لهذا العمل.

الأهداف الأصلية:

حين قامت منظمة أوابك في الظروف التي أشرنا إليها آنفا، كان مقدرا لها أن تلعب دورا ذا أهمية قصوى بالنسبة لأعضائها المؤسسين الذين خولوها، بسلطات واسعة جدا، بهدف تشجيع تعاون فيما بينهم يكون قاصرا على الهيدروكربون، ولكنه غير محدد تقريبا في مداه وعمقه في هذا الميدان الخاص.

ولكن هذه الأهداف الأصلية، قد واجهت في الواقع، كما سنرى فيما بعد، صعوبات عملية كان من شأنها الحد، بصورة عابرة، من عمق مداها نتيجة التكيف والسلوك الواقعي الذي اختارته المنظمة.

الإطار القانوني للتعاون:

إن التعاون النفطي هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله الاتفاقية التي أنشئت بمقتضاها منظمة أوابك، وقد حدد النص بشكل واضح الأوضاع التي يتم فيها هذا التعاون.

وفي هذا الصدد تنص المادة 2 من الاتفاقية على أن هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين، وتوجيه الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

ان الأسس القانونية والأشكال القطاعية للتعاون تحددت في اتفاقية منظمة أوابك واتفاقيات الشركات والمشروعات الأخرى التي تحققت في ظل المنظمة.

وتضيف المادة 2 من الاتفاقية: وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء الى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانات ذلك التعاون.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضه من مشكلات في صناعة البترول
- الإفادة من موارد الأعضاء وامكاناتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك.

وبموجب المادة 2 فقرة (ه)، فإن منظمة أوابك تقوم بالإفادة من موارد الأعضاء وامكاناتهم المشتركة في انشاء «مشروعات مشتركة» يمكن أن يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك. ومن ناحية أخرى، فإنه بموجب المادة 5 من الاتفاقية يجوز للمنظمة أن تعقد اتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع اتحاد من الدول أو مع منظمة دولية، وعلى الخصوص اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول.

ومعنى هذا أن المنظمة تظهر بموجب المادة الثانية أن دورها يقتصر على تشجيع التعاون وتنظيمه بين الأعضاء الراغبين في الاشتراك في هذه المشروعات. لكن اتفاقية منظمة أوابك، خلافا لما هو عليه الحال في المعاهدات المنشئة لمنظمات دولية أخرى، لم تحدد في المادتين الثانية والخامسة طبيعة المشروعات المشتركة والشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه هذه المشروعات. وقد ترك سكوت الاتفاقية فيما يتعلق بهذه المسألة، بعض الحرية للمنظمة وللدول الأعضاء بالنسبة لأساليب التعاون والشكل القانوني له.

والجدير بالذكر أن أشكال التعاون ليست موحدة، ولهذا نجد أن معهد النفط العربي للتدريب مثلا، وهو مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبنظام مستقل ومقره بغداد، قد نشأ بقرار من مجلس وزراء المنظمة. وفي المقابل فإن

الدول الأعضاء اختارت لتنظيم التعاون فيما بينها في مجال الهيدروكربونات، الصيغة المنصوص عليها في المادة الثانية فقرة (ه)، أي أنها اختارت شكلا يسمح لها بإنشاء أداة للتعاون، تعتبر وحدة قانونية ومالية تتمتع باستقلال ذاتي وتحتفظ بعلاقات واسعة ووثيقة مع منظمة أوابك، الأمر الذي من شأنه عدم زج المنظمة في النشاطات التجارية الصرفة وابقاؤها كإطار سياسي للتخطيط والتوجيه والمتابعة.

وعلى هذا الأساس، تم انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء واصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، وهي الشركات العربية المنبثقة عن منظمة أوابك. وهذه المشروعات تم التخطيط لها من قبل منظمة أوابك التي أعدت الدراسات بالتعاون مع خبراء من الدول الأعضاء، وقد أعدت الاتفاقيات التي أنشئت هذه الشركات بمقتضاها من قبل الأمانة العامة للمنظمة، وكانت محل متابعة مستمرة حتى تم التوقيع عليها على مستوى مجلس الوزراء والتصديق عليها من قبل الأقطار الأعضاء.

وعليه فقد تزودت الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة لبدء وتطوير تعاون مستمر فيما بينها في ميدان واسع ومتنوع للغاية هو مجال النفط والغاز. وبقي الآن تحديد دائرة العمل المشترك في هذا الميدان الواسع، الذي سيتم تنفيذه على أساس المساواة في السيادة من حيث المبدأ، والتي هي حجر الأساس في كل تعاون مع أخذ الإمكانات الخاصة لكل عضو بعين الاعتبار.

ومن اللافت للنظر أن نلاحظ أول وهلة أن منظمة كمنظمة أوابك تتمتع بمستلزمات الشخصية القانونية الدولية، والإطار المؤسسي وسلطة اتخاذ القرارات، لم تشرع في مباشرة وظيفتها الأساسية وهي التعاون بين أعضائها الا اعتبارا من عام 1970، لتضطلع بها بعد ذلك بشكل كامل وفعال اعتبارا من عام 1973. ومن الناحية القانونية أولا، فإن نظام الامتياز القديم كان يفرض قيدا حقيقيا على سيادة الدول الأعضاء على ثرواتها الطبيعية، ولكن هذا القيد بدأ في الزوال جزئيا اعتبارا من عام 1971 إثر اتفاقيات طهران بين الدول المنتجة والشركات النفطية. ولم تسترجع الدول المصدرة للبترول كامل سيادتها القانونية على ثرواتها الخاصة سوى عام 1973، حين وضعت حد للسيادة المشتركة، في الواقع على الهيدروكربونات وقررت القيام بنفسها بتحديد أسعار البترول. وعلى المستوى المالي، فإن تعديلات أسعار البترول في أكتوبر 1973 مكنت الدول العربية النفطية من الحصول على عوائد كافية تسمح لها بأن توفر الاستثمارات اللازمة لتحقيق المشروعات المشتركة وبالتالي توطيد التعاون فيما بينها.

وأخيـرا فإن اكتمال هيكل المنظمة وتعيين مسـؤول ديناميكي علـى رأس الأمانة العامة، له رؤية وتصـور واضحان للإمكانـات الحقيقة للوطـن العربي، ويتمتع بثقـة جميع ممثلي الأقطـار العربية واحترامها، سـواء على مسـتوى المكتب التنفيذي أم على مستوى مجلس الوزراء، كان له أكبر الأثر في الدفع بعمل المنظمة على طريق الإنجازات المشتركة.

نشاط المنظمة خلال المراحل الأولى من الانشاء

تم في 9 شـوال 1387 هجريـة، الموافق 9 ينايـر 1968 ميلاديـة، التوقيع على اتفاقية انشـاء المنظمة في مدينة بيروت، لبنان. وبعد استكمال إجراءات المصادقة عليها وتمام نفاذ الاتفاقيـة اعتبارا من 1 سـبتمبر 1968، عقد مجلـس وزراء المنظمـة اجتماعـه الأول في الكويت بتاريخ 9 سبتمبر 1968 ميلادية.

واعتبـارا مـن 14 اكتوبـر 1968، اتخذ خـلال الاجتمـاع الـوزاري الأول بعـض القرارات الهامة التي تعتبر الانطلاق الحقيقي لبدء نشاط هذه المنظمة حيث تم تعيين أعضاء المكتب التنفيذي والامين العام المساعد الأول الذي باشـر عملـه في مقر مؤقـت في وزارة الماليـة والنفـط الكويتية وبـدأ بإجراء بعض التعيينـات الفوريـة اللازمـة لجهـاز الأمانة العامة.

وبـدأت المنظمـة بالتعريـف بنفسـها عن طريق توزيع اتفاقية انشـائها باللغتين العربية والانجليزيـة على الجهات المعنية بالشـؤون البترولية في الدول العربية والمنظمات العربية والدولية، كما تم تسـجيل الاتفاقية بالتعاون مع وزارة خارجية دولة الكويت لدى الأمم المتحدة بتاريخ 8 يوليو 1969.

وتعد اجتماعات مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي من اهم الاجتماعات التي تعقدها المنظمة حيث تناقـش فيها خطط العمل وتتخذ فيهـا القرارات وتصدر التوصيات والتوجيهات، وعقدت المنظمة منذ تأسيسها وحتى اليوم 113 اجتماعا للمجلس الوزاري و172 اجتماعا للمكتب التنفيذي.

كما اهتمت المنظمة بموضوع تنسيق السياسات البترولية منذ البداية حيث تم الاتفاق في الاجتماع الأول لمجلس الوزراء على تنسـيق مواقف الدول الأعضاء في المنظمة. وقرر المجلس الوزاري في اجتماعه الثالث تأييد ومسـاندة حكومة ليبيا آنذاك في رفع الأسـعار المعلنة لبترولها للمسـتوى العادل الذي يتلاءم مع خصائص الزيت الليبي وموقعها الجغرافي.

وقرر المجلس في الاجتماع الوزاري الاسـتثنائي الثاني تأليف لحنة وزارية من الوزراء المعنيين في كل من ليبيا والسـعودية والكويت لمتابعة وتنفيذ قرار اوبك لإنجاح التأميم في العراق ودعمه بكل الوسائل التي تمكنه من النجاح في خطوات تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة. كما أيد المجلس الوزاري في اجتماعه الاستثنائي الثالث الخطوة الهامة التي قامت بها ليبيا وهي تأميم 51 ٪ من ملكية بعـض الشـركات البترولية العاملة في اراضيها مع تحذير الجهـات والدول التي تتخذ اجراءات ضد هذا التأميم وتحميلها المسؤولية الكاملة عن تصرفها.

وقد تم خلال الفترة (1971-1974) إنشـاء المشـروعات العربية المشـتركة في قطاع النفط بين الأقطـار الأعضاء بهدف الإفادة من موارد الأعضاء وامكاناتهم، وتوفير المناخ المناسـب لاسـتثمار

رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات المتوفرة وتأهيلها، حيث تم تأسيس الشركة العربية البحرية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، وتأسيس معهد النفط العربي للتدريب. وفي 17 أكتوبر 1973، أي بعد اندلاع حرب أكتوبر بأحد عشر يوماً، قرر وزراء النفط العرب في اجتماعهم في دولة الكويت تخفيض إنتاجهم من النفط بنسبة 5% عن مستوى إنتاج شهر سبتمبر، و5 % إضافية في كل شهر تالٍ حتى يتم الانسحاب من الأراضي العربية التي احتُلت في حرب 1967.

وتم في 12 ابريل 1974 الاتفاق بين اعضاء مجلس وزراء المنظمة أثناء لقائهم في نيويورك على تقييم وضع الدول العربية المستوردة للنفط والمحتاجة الى المساعدة لتخفيف الاعباء المالية عنها. وكلفت منظمة أوابك بإعداد ورقة عمل توضح تقدير الاحتياجات الفعلية لهذه الدول خلال عام 1974. وقد قرر المجلس في الاجتماع الاستثنائي الرابع بتاريخ 2 يونيو 1974 تخصيص مبلغ 80 مليون دولار كحد أدنى لحجم المساعدة لعام 1974 على أن ينظر في استمرار هذه المساعدة بالنسبة للسنوات القادمة بحسب الحاجة والظروف، وقد عهد الى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإدارة الحساب الخاص بمبالغ المساهمة التي وزعت على عدد من الدول العربية المستوردة للنفط والمحتاجة للمساعدة وفق الاسس التي اتفق عليها بين الأمانة العامة والصندوق. وتقرر في عام 1975، دفع نفس المبلغ السابق إلا أن المبالغ التي جمعت كانت اقل من المقرر. وقد قرر المجلس في الاجتماع السادس عشر عام 1976 إحالة هذا الموضوع الى وزراء المالية للنظر فيه، فقرروا بدورهم عدم تكرار هذه المساعدة خاصة وانه قد تم إنشاء صندوق الاوبك.

بدأت الأمانة العامة باستقطاب الكفاءات العربية من أجل تحقيق أغراضها على أثر التغييرات الجذرية في قطاع النفط من حيث الملكية والإدارة في شركات النفط العاملة، وفي ضوء الظروف المستجدة والأحداث والتطورات العالمية والعربية وبخاصة في النصف الثاني من عام 1973، ولاسيما في مجال تصحيح الأسعار وما تبع ذلك من هجمات إعلامية على الأقطار العربية النفطية وتهديدات بضرب المصالح النفطية للأقطار الأعضاء. قامت الامانة العامة بطرح بعض الافكار التي تركزت على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتطوير سياساتها الاقتصادية والمحافظة على ثرواتها النفطية، وكذلك الحفاظ على سوق النفط كسوق بائع حماية لهذه الثروة. كما بدأت الأمانة العامة بالاهتمام بمجال الطاقة بصورة عامة منذ عام 1973 بناء على توجيهات مجلس الوزراء، وتمثل ذلك في البداية بدراسات بدائل الطاقة.

واقر مجلس وزراء المنظمة في شهر مايو 1977 عقد مؤتمر عربي للطاقة يشمل الدول العربية جميعها ولا يقتصر على الأقطار الاعضاء في المنظمة. ومن أهداف المؤتمر إيجاد إطار مؤسسي للفكر العربي في قضايا الطاقة لغرض تطوير رؤية عربية حولها، وتنسيق العلاقات بين المؤسسات العربية العاملة في مجال الطاقة وربطها بقضية التنمية. وعقد المؤتمر الاول في شهر مارس 1979 بإشراف منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك تحققت شمولية المؤتمر للأقطار العربية وربط الطاقة بالتنمية من خلال شمول اهداف المؤسستين لذلك.

وبناء على موافقة مجلس وزراء المنظمة عقدت عام 1979 ندوة سنوية باسم "ندوة اكسفورد للطاقة" بالتعاون مع كل من كلية سانت كاثرين وسانت أنتوني ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة اوكسفورد، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك).

وبعد موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 25/4 على انشاء معهد أكسفورد للطاقة مع جامعة اكسفورد البريطانية بمشاركة جهات أخرى يكون مختصا بالجوائب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمشاكل الطاقة مع التركيز على البلاد النامية، ومتابعة التطور التقني في مجالات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، قامت الامانة العامة بالاشتراك مع الجامعة المذكورة بوضع تصور لإنشاء هذا المعهد حيث أعدت الصيغة النهائية لعقد التأسيس والنظام الأساسي له، وتم إنشاؤه بتاريخ 11 أكتوبر 1982.

النشاط الإعلامي

بدأ النشـاط الاعلامي للمنظمة في اواخر عام 1969 حيث قام قَسـم العلاقـات العامة في المنظمة بتقديـم برنامج اذاعي بالتعاون مـع اذاعة الكويت بعنوان «البترول والحياة اذيعت منه 33 حلقة. وفي الاجتماع السـادس لمجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 26 ديسمبر 1970 قرر تشكيل لحنة وزارية من السـعودية والجزائر والبحرين والأمانة العامة لدراسـة موضوع الاعلام، وقد اجتمعـت اللجنة المذكورة في البحرين بتاريخ 30 مارس 1971 واوصت بتفويض الأمانـة العامة باختيار شـركة عالمية تقوم بوضع برنامج عمل متكامل للإعلام، ولدى تقديـم البرنامـج المطلـوب قـرر المجلس التغاض عنه لكلفته الباهظة.

وفي عام 1975 بدأت المنظمة بإرساء أسس نشـاط اعلامي متخصص ومدروس بعـد ان تمت الموافقـة على خطة للإعلام، ثـم تقدمت الأمانـة العامة فـي عام 1976 ببرنامـج اعلامي يحقق اسـتمرارية العمل في هـذا النشـاط ويوفر المرونة بتحسـينه والاضافـة اليـه، وقـد تـم اعتمـاد ذلـك البرنامـج من قبل مجلـس وزراء المنظمة في الاجتماع السـادس عشر. وقد بدأ نشاط النشر والتوزيع في عام 1974 فشمل طبع الكثير من الكتب واصدار العديد من الدوريات المختلفة:

- صدور تقرير الأمين العام السنوي ابتداء من عام 1974.
- صدور التقرير الاحصائي السنوي عن صناعة النفط اعتبارا من عام 1974.
- وفـي عام 1975 صدرت «النشـرة الشـهرية» باللغتين العربية والانجليزيـة لتحمل وجهة نظر المنظمة في العديد من قضايا الطاقة.
- بدأت في عام 1975 مجلة "النفط والتعاون العربي" الفصلية بالصدور وهي تهدف للمساهمة في نشر الوعي حول العلاقة بين قطاع النفط والطاقة.

- وفى عام 1978 صدرت «النشرة الاذاعية» نصف الشهرية التي تتناول موضوعات مختلفة عن اوضاع الطاقة والنفط والتنمية والاستثمارات والمشاريع العربية المشتركة.
- وفى عام 1981 صدرت نشـرة «متابعة نشـاطات مصادر الطاقة عربيـا وعالميا»، التي تغطى نشـاطات مصـادر الطاقة والنشـاطات البترولية واخبار التكنولوجيا الجديـدة المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة عربيا وعالميا.

- خلال عام 1983 أنشئت وحدة الاجهزة السمعية والبصرية وتقوم بتغطية بعض نشاطات المنظمة من حيث تصوير الاحداث الرسمية والهامة في مختلف المناسبات، وعمل اشرطة الفيديو لبعض المؤتمرات والاجتماعات الهامة، وتوثيق هده النشاطات بصورة منتظمة.

وكانـت مكتبة المنظمة منذ عام 1968 حتى 1973 تضم مجموعة من الدوريات والكتب المعتمدة على نظام خدمة البطاقات الخاصة بمكتبة الكونغرس الامريكية كنظام للتصنيف. وفي عام 1974 وضع أساس لإنشاء المكتبة، ووضعت أسس لتنظيم المكتبة، وبدأت عملية تسجيل جميع المطبوعات الواردة

للمكتبة وفهرسة وتصنيف الكتب تبعا للنظـام العشـري العالمـي وانفصلت المكتبـة عـن الادارة الاقتصادية في عـام 1979 واصبحت تسـمى وحدة المكتبـة والتوثيـق. وفـي نهايـة عام 1980 وضعـت ادارة المكتبـة خطة شاملة لتعديل النظام المعمول به فيها.

وقد تم اعداد قاعدة بيانات اساسية باسْـتخدام الحاسب الإلكتروني لمعهد الكويـت للأبحاث العلميـة. ومنذ عام 1974، أولـت المنظمـة اهتمامـا بتدريـب وتطوير القـوى العاملة وقد قامـت بتنظيـم العديـد من الـدورات التدريبية والندوات واللقاءات العلمية ذات الاهتمـام المشـترك للأقطـار الأعضـاء. ومنـذ عـام 1977، بـدأ التعـاون والتنسـيق بيـن المنظمـة والشركات المنبثقة بناء على توجيهات من المكتب التنفيذي ومجلس الوزراء حيث يتم عقد لقاءات نصف سنوية مع الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة ومعهد النفط العربي للتدريب.

علاقات التعاون التي كانت قائمة والتي لاتزال في بعض منها

حرصـت المنظمة عِلى اقامـة علاقات تعاون وثيق مع الدول العربيـة غير الأعضاء والمنظمات العربية وبعض المؤسسـات والاتحادات العربية. وهي تسـعى لتحقيق ذلك عن طريق الاتصالات او الزيـارات او تقديم المسـاعدة الفنية والتدريبيـة والمالية او عقد مؤتمرات الطاقـة العربية. وفيما يلي استعراض موجز لعلاقات المنظمة مع المنظمات العربية:

- اهتمـت المنظمة منذ انشـائها بتقوية علاقاتها مـع المنظمات العربية، وذلك عـن طريق التعاون المباشـر مع كل منظمة من تلك المنظمات بإعداد الدراسـات وعقد الندوات المشتركة ومن خلال لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية، وذلك منذ تأسـيس هذه اللجنة في عام 1974 حيث سـاهمت المنظمة منذ البداية في تحديد قواعد وإجراءات أسلوب تنسيقي متكامل على أسس قطاعية وما زالت اللجنة تطبقه حتى الان.
- بـدأت الاتصالات بيـن المنظمة ومجلس التعاون لـدول الخليج العربية بعقد لقـاء بينهما في مقر الأمانة العامة للمنظمة في الكويت يومي 25 – 26 ديسمبر 1983.
- تتعاون المنظمة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الاعداد لمؤتمر الطاقة العربي وفي اعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- هنـاك تعـاون مع صندوق النقد العربي في مجال اعداد التقريـر الاقتصادي العربي الموحد الذي صدر العدد الاول منه عام 1980.
- بـدأت الأمانة العامة للمنظمـة اتصالاتها بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية منذ سـنواتها الاولى. وفى عام 1974 وبناء على مبادرة من المجموعة. نشـطت تلك الاتصالات التي تمثلت في تبادل الزيارات ووجهات النظر في مختلف شؤون الطاقة وبخاصة البترول والصناعات اللاحقة للإنتاج.

أمـا فيمـا يتعلق بنشـاط المنظمة في مجال الحـوار العربي الأوروبي ضمن إطـار جامعة الدول العربية والذي بدأ في اعقاب حرب أكتوبر عام 1973 وما صاحبها من تصحيح لأسـعار النفط الخام، فقد حرصت المنظمة، وبتوجيه من مجلس وزرائها على المسـاهمة مع المنظمات العربية في الاعداد لذلـك الحـوار، الـذي أيد المجلس فكرتـه وقرر أن يكون مجهـود المنظمة في هـذا الخصوص دورا استشاريا فنيا.

تقوم العلاقات بين المنظمتين الشـقيقتين أوابك وأوبك على أسـاس تبادل المعلومات، والمشـاركة فـي الندوات التي تقيمها كل منهما، وتبادل المطبوعـات والزيارات والتعاون في المجالات التي تتفق وطبيعة واغراض كل منهما.

تشارك المنظمة في مؤتمر الطاقة العالمي منذ عام 1974، وتساهم فيه بأوراق تعرض فيها بشكل خاص اوضاع الطاقة والتنمية في الاقطار العربية منذ عام 1977 كما تحضر المنظمة بصفة مراقب فـي اجتماعات المجلس التنفيذي للمؤتمر، وتشـارك في اجتماعـات اللجنة التنفيذية له وهي عضو في لجان المحافظة على الطاقة، ومصطلحات الطاقة ومشاكل الطاقة في الدول النامية.

دأبـت الأمانـة العامة على توثيق صلاتها ببعـض المعاهد العلمية المرموقـة، وتبادل المعلومات والتعـاون معهـا في ميدان الطاقـة ومن هذه المعاهد معهد البترول الفرنسـي، ومعهـد الغاز الدولي، والمركز الياباني للتعاون مع الشرق الاوسط وشركة اينى الإيطالية.

تحضر المنظمة اجتماعات الجمعية العامة لبنك التنمية الإسـلامي بصفة مراقب ويشـارك الامين العـام للمنظمة بصفته عضوا في اجتماعات مجلس إدارة المؤسسـات الإسـلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية.

التداولات السابقة حول موضوع تفعيل نشاط المنظمة

سـبق وأن تدارس مجلس الوزراء موضوع عمل ونشـاط المنظمة في ظـل الظروف الاقتصادية والماليـة التـي مرت بها الدول الأعضاء في منتصف الثمانينات، بسـبب الانخفاض الحاد في أسـعار النفط، تطلبت إجراء وقفة تقييمية لأداء المنظمة، خلص فيها مجلس وزراء المنظمة إلى تشـكيل لجنة وزارية بموجـب قراره رقم 3/38 بتاريخ 10/6/1987 كان الغرض منهـا البحث عن أنجع السـبل التي تضمن نشاطاً مناسـباً لها ولوضع الخطـوط العريضـة لخطـة عمل المنظمة للسنوات 1985 – 1989.

اسـتمرت اجتماعـات اللجنـة الوزاريـة حتى نهاية عـام 1987 حيـث قدمـت تقريرهـا الختامـي حـول المهـام التي سـتضطلع بها المنظمـة والإمكانيات التي توظف لذلك وتقديـر كلفة هـذه المهام في ضوء ما تسـتطيع الدول الأعضاء الالتزام به من حصص في ميزانية المنظمـة، ولقد جـاءت التوصيات التي اعتمدها مجلس الوزراء على النحو التالي:

- تطوير بنك المعلومات.
- تعزيز المشروعات المشتركة.

- الاستمرار في التعاون مع الدول العربية غير الأعضاء في المنظمة.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه.

استمرت المنظمة طيلة العقود المنقضية في ممارسة مهامها في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بنهاية عام 1987 ضمن إطار المحاور الأربعة التي حددها لها المجلس، ونتج عن ذلك انحسار واضح في ميزانيتها وبالتالي في نشاطها، وفي تطوير الكادر الوظيفي والموارد البشرية.

طرأ بعد ذلك طرح ينادي بتعديل النظام المؤسسي للمنظمة، قامت الأمانة العامة بتقديمه، لتصبح منظمة عربية للطاقة، وقرر حينها أن الأمر سابق لأوانه، إضافة إلى أن ما هو قائم من تعاون بين المنظمة وبقية الدول العربية الأخرى من خلال مؤتمرات الطاقة، وكذلك التنسيق بين المنظمات العربية الأخرى يعتبر كافياً.

لم تمض فترة طويلة حتى مرت الدول الأعضاء في منتصف الثمانينات بظروف اقتصادية، استوجبت انحسار نشاط المنظمة. وبعد مرور فترة ما يقارب العقدين، تولدت رغبة أبديت من قبل معالي الوزراء لتنشيط عمل المنظمة وتفعيله.

وجه مجلس وزراء المنظمة المكتب التنفيذي والأمانة العامة في أكثر من مناسبة لتفعيل نشاط المنظمة، وشكل فريق عمل لهذا الغرض، وتم تحديد المجالات التي يمكن أن تحقق أهداف التفعيل، وقد كان آخرها خلال الفترة 2004-2006، والفترة 2010-2011.

أعرب أصحاب معالي الوزراء في الاجتماع «73» لمجلس وزراء المنظمة، الذي عقد بتاريخ 11/12/2004، في القاهرة الرغبة في تفعيل نشاط المنظمة والارتقاء به إلى ما يحقق الأهداف المتوخاة من إنشائها.

وفي الاجتماع «74» لمجلس الوزراء على مستوى المندوبين، الذي عقد بتاريخ 23/5/2005 اتفق المجتمعون على دراسة الاقتراحات والتصورات الأولية التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء، وما قد يطرح من أفكار خلال اجتماع فريق العمل، وتحديد الأطر والمنهجيات اللازمة لهذا التفعيل بما يتفق مع الأهداف التي تضمنتها اتفاقية إنشاء المنظمة وقرارات مجلس الوزراء.

أصدر المجلس الوزاري قرار بشأن تشكيل فريق عمل من أعضاء المكتب التنفيذي تمهيداً لدراسة المقترحات والتصورات التي تلقتها الأمانة العامة من الدول الأعضاء وما يمكن طرحه من مقترحات أثناء اجتماع فريق العمل بهدف الوصول إلى أنجح السبل لتفعيل نشاط المنظمة.

بناء على توجيه مجلس وزراء المنظمة في اجتماعه رقم «73» الذي عقد في القاهرة في ديسمبر 2004 بتشكيل فريق عمل للنظر في الأساليب والطرق الكفيلة بتفعيل دور المنظمة وتطوير عملها، بما يتماشى مع الظروف والمعطيات الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي، ووفقاً لقرار المجلس الموقر رقم 3/74 الذي عقد في القاهرة بتاريخ 13 مايو 2005. تم خلال الاجتماع الأول لفريق عمل تفعيل نشاط المنظمة الذي عقد بتاريخ 24 – 25 سبتمبر 2005، القاهرة، وقد توصل فريق العمل إلى التوصيات التالية:

- تطوير مستوى المتابعة والمشاركة في الفعاليات البترولية الدولية.

- تشجيع المشاريع المشتركة بمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية.
- استمرار عقد الاجتماعات التنسيقية بين الدول الأعضاء في مجالات الغاز الطبيعي، والتدريب والبيئة وغيرها.
- الاهتمام بالأبحاث العلمية وتطبيقاتها من خلال عقد اجتماعات تنسيقية بين مراكز أبحاث الطاقة العربية.
- تشجيع أبحاث الطاقة في إطار جائزة أوابك العلمية.
- استمرار تطوير وتحديث بنك المعلومات.

أوصى المكتب التنفيذي في اجتماعه " 113 "، الذي عقد بتاريخ 11 ديسمبر 2005 مجلس وزراء المنظمة بأن تقوم الأمانة العامة بالتدارس مع المكتب التنفيذي للتوصل إلى رؤية موحدة يمكن وضع تصور لما تتطلبه الأمانة العامة من إضافات على كادر المنظمة والميزانية المطلوبة لذلك لعرضه على مجلس الوزراء في اجتماع لاحق.

في اجتماع المكتب التنفيذي "114"، القاهرة – 3 يونيو 2006، أعدت الأمانة العامة مذكرة تفصيلية تناولت فيها مقترحات فريق العمل الذي سبق أن أناط به مجلس الوزراء مهمة تقديم مقترحات تؤدي إلى تفعيل نشاط المنظمة، وقد قامت الأمانة العامة بتدارس ذلك مع المكتب التنفيذي في الاجتماع المشار إليه أعلاه، وتوصل النقاش المستفيض إلى اتفاق المكتب والأمانة العامة على أن تحدد المجالات التي يمكن أن تحقق التفعيل المستهدف، على النحو التالي:

- أن تواصل الأمانة العامة مشاركتها في الفعاليات البترولية، والمحافل البيئية الدولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، ومتابعة ما يجري في منظمة التجارة العالمية.
- أن تستمر الأمانة العامة في عقد الاجتماعات التنسيقية في مجالات الغاز، والتدريب والبيئة وغيرها.
- أن يهتم بالأبحاث العلمية وتطبيقاتها من خلال عقد اجتماعات تنسيقية بين مراكز أبحاث الطاقة.
- أن يتواصل التعاون مع المكتب التنفيذي في تطوير وتحسين مستوى الجائزة العلمية من حيث ما يطرح من موضوعات للمنافسة.
- أن تستمر الأمانة العامة في تطوير وتحديث بنك المعلومات بالتعاون مع المكتب التنفيذي.

قدم الأمين العام خلال الاجتماع «77» لمجلس وزراء المنظمة، القاهرة – 2 ديسمبر 2006 مذكرة بشأن التدارس الذي تم بين الأمانة العامة والمكتب التنفيذي بشأن تفعيل عمل نشاط المنظمة.

ملخص لنتائج الاجتماعات المتعلقة بموضوع تفعيل نشاط وعمل المنظمة خلال الفترة 2010-2011

اتساقاً مع توجيهات مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه رقم «85» الذي عُقد بتاريخ 2010/12/25، بشأن تفعيل نشاط المنظمة وعمل الأمانة العامة للمنظمة، وللانطلاق إلى استكشاف آفاق جديدة لتطوير وتفعيل عملها، ارتأى المجلس أن تتقدم الأمانة العامة والدول الأعضاء

بمقترحاتهـا وتصوراتها بناء على تقييم الوضع الحالي، وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجتها، وتحديد رؤية مستقبلية لبرنامج عمل المنظمة متضمناً خطة عمل واضحة المعالم ومتطلبات تنفيذها.

تصـورات ومقترحات الأمانة العامة الخاصـة بالتفعيل والتطوير: أخذا في الاعتبار الأهداف التي نصت عليها اتفاقية إنشـاء المنظمة، وتوجيهات مجلس الوزراء الموقر في العمل على تفعيل نشـاطها وعملها، فقد قامت الأمانة العامة بوضع تصوراتها ورؤيتها لعملية التفعيل من خلال محورين أساسيين:

- **الأول: يتحدد في ضوء الإمكانيات البشرية والمالية المتاحة حالياً.**
- **الثاني: يتحدد في ضوء رؤية وتصور الأمانة العامة لتفعيل وتطوير نشاطها في حالة اعتمادها والموافقة عليها.**

المحور الأول – في ضوء الإمكانيات البشرية والمالية المتاحة

يمكـن للأمانـة العامـة، في إطـار المهام التـي تقع ضمن اختصاصاتها وفق اتفاقية إنشاء المنظمة وفي ضوء الإمكانيات البشرية والاعتمادات المالية المتاحة لها حالياً، تفعيل نشاطاتها، وتكثيف عملها كما يلي:

- تطويـر مسـتوى المتابعـة والمشـاركة فـي الفعاليـات والنشاطات البترولية والطاقة والمحافل البيئية الدولية.
- زيـادة التعاون بيـن الدول الأعضاء فـي المنظمة، وعقد اجتماعات تنسيقية لتحقيق هذا التعاون في مجالات مختلفة.
- زيادة التعاون في المجال المتعلق بالطاقة على المسـتوى الدولـي والمحافـل الدوليـة وخاصة في الأمـور المتعلقة باقتصاديات الطاقة بكافة أنواعها.
- زيـادة مسـتوى التعاون بيـن المنظمة ومراكـز البحوث البترولية في الـدول الأعضـاء وتبـادل المعلومات بين مراكز البحـوث البترولية في الدول الأعضاء بمشـاركة الأمانة العامة.
- تطوير زيادة الدراسـات الاقتصادية والفنية، وذلك بالعمل علـى إعداد الدراسـات المرتبطـة بالصناعـة البترولية، وإعـداد النماذج الخاصة بها، ودور النفط في السياسـات المالية للدول الأعضاء.
- العمل على دعم التعاون في مجال البحث العلمي مع الدول الأعضاء وتطويره.
- تطويـر المجال الإعلامي، من حيث التواصل مع وسـائل الاعلام فـي الدول الأعضاء والجهات الدولية.
- دعم الكادر الوظيفي العامل حالياً عن طريق شغل الوظائف الشاغرة في الكادر الوظيفي الحالي.
- تكثيف العلاقات الثنائية مع المؤسسات والمنظمات المعنية بالنفط والطاقة.

تنفيذا لقرار مجلس وزراء المنظمة الموقر رقم 3\ 103 بتاريخ 22 ديسـمبر 2019 بشـأن تطوير وتفعيل نشـاط المنظمة، فقـد قام أعضاء المكتب التنفيذي بعقد الاجتماع الأول في نهاية شـهر فبراير 2020، بهـدف تقديـم عـدد مـن المقترحات التي من شـأنها تطوير عمـل المنظمة، وقـد غطت تلك المقترحات 12 مجالا، وهي:

- تفعيل دور الأمانة العامة للمنظمة والشـركات العربية المنبثقة عنها على نحو من شـأنه أن يساهم بشـكل أكبر في تمكين هذه الشـركات من القيام بدور أكبر ليتوافق مع الغرض الذي أنشـئت من أجله.

- تفعيـل وتعزيز البحث العلمي وإعداد منهجية لتكون أكثر شـمولية على قطاعات الطاقة المختلفة وأثرها على الموارد الهيدروكربونية في الدول الأعضاء.
- استشراف المستقبل في شأن مساهمة قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات في الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء وكيفية تعزيز هذا الدور وتقديم التوجهات لمعالجة التحديات التي يواجهها.
- تطوير نموذج علمي لسياسات الطاقة لتمكين المنظمة من القيام بدور أكبر في تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتطوير سياسات الطاقة فيها.
- تفعيل دور المنظمة في التدريب
- مراجعة سياسة (نظام) جائزة أوابك للبحث العلمي.
- تنسـيق مواقف الـدول الأعضاء وباقي الدول بشـأن المفاوضـات التغير المناخـي والالتزامات المترتبة عليه.
- زيادة اهتمام المنظمة بالغاز الطبيعي والهيدروجين من حيث الإنتاج والاستهلاك.
- تفعيل الشراكة بين المنظمة ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة
- تفعيل دور المنظمة ليكون جهة لتقديم الاستشارات بشأن قطاع النفط والغاز والهيدروجين.
- إعادة النظر في كيفية تنظيم مؤتمر الطاقة العربي القادم.
- عقد اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة قبل اجتماعات منظمة أوابك.

مجالات أخرى مقترحة من قبل الأمانة العامة لتطوير وتفعيل المنظمة:

- تطوير بنك المعلومات وتفعيل دوره
- تطوير وتفعيل دور الإعلام.

علـى أن يقـوم الأمين العام بتقديم مقترح لتطوير الهيكل التنظيمي للأمانة العامة والكادر البشـري المطلوب لتنفيذ المهام المذكورة أعلاه.

بعـد أن تدارسـت الأمانة العامـة مقترحات أعضاء المكتـب التنفيذي بخصـوص تفعيل وتطوير المنظمـة، ومـن خلال ما تم عرضه واقتراحه في البند الأول رأت أنـه يمكن تنفيذ معظم المقترحات، وذلك على النحو التالي:

فـي إطار الهيكل التنظيمي المعتمد للأمانة العامة: من خلال شـغل الوظائف الشـاغرة في الهيكل التنظيمي بشـكل تدريجي، وإجراء بعض التعديلات الداخلية على الهيكل التنظيمي حتى يتماشـى مع تنفيذ كافة المقترحات المقدمة.

إعادة النظر في الهيكل التنظيمي المعتمد، حيث يتم إعداد هيكل تنظيمي جديد للأمانة العامة، وهذا الأمر سيترتب عليه أعباء مالية جديدة تضاف إلى ميزانية الأمانة العامة.

إعداد دراسـة شـاملة ومسـتفيضة تتضمن الكوادر البشـرية والالتزامات المالية المطلوبة ومدى انعكاسات ما جاء في البند 1 و2 على صندوق نهاية الخدمة.

آخر مستجدات التطوير

- مشروع تطوير أعمال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وإعادة هيكلتها
- صدر قرار مجلس وزراء المنظمة الموقر رقم 9 /109 بتاريخ 12 ديسمبر 2022، بشأن تطوير أعمال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وإعادة هيكلتها.
- تنفيذاً لقرار المجلس الموقر قامت الدول الأعضاء بتسـمية ممثليها في اللجنة المتخصصة المعنية بوضـع تصورهـا المبدئي حـول تطوير أعمال المنظمـة وإعادة هيكلتها المشـار إليها في المادة الأولى من ذات القرار.
- بتاريخ 28 مايو 2023 صدر قرار بتشكيل اللجنة برئاسة الدكتور الشيخ مشعل بن جبر آل ثاني، ثم تم تعديل قرار تشـكيل اللجنة بتاريخ 31 مايو 2023، وتسـمية المستشـار عادل فرج جبريل رئيساً للجنة، مع تكليف الأمانة العامة بمهام أمانة السر (مقرراً) لأعمال اللجنة.
- عقدت اللجنة عدة اجتماعات عبر تقنية الاتصال المرئي، بداية من تاريخ 13 أبريل 2023، تمت خلالها توحيد مرئيات الدول الأعضاء في المنظمة حول تصورها المبدئي لتطوير أهداف وأعمال المنظمة وإعادة هيكلتها.
- بتاريـخ 27 يوليـو 2023، تم اعتماد التقرير من رئيـس اللجنة والذي تضمن أعمال ومخرجات وتوصيات اللجنة حول عملية التطوير وإعادة الهيكلة.

- الاجتماع الـ 109 لمجلس وزراء منظمة أوابك ديسمبر 2022.

- اجتماع المكتب التنفيذي للمنظمة رقم الـ 164، دولة الكويت

- وعند استيفاء اعتماد التقرير من أعضاء اللجنة بتاريخ 31 أغسطس 2023 تمت إحالته مع مرفقاته الى المكتب التنفيذي لاتخاذ القرار المناسب حياله.
- خلال الاجتماع 167 للمكتب التنفيذي الذي عُقد في دولة الكويت بتاريخ 26 أكتوبر 2023 أصدر المكتب توصيته رقم (ك 167/ 2023 - و) المتضمنة ما يلي:

أولاً: اعتماد تقرير اللجنة المتخصصة المتضمن تصورها المبدئي حول تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها.

ثانياً: تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح مناقصة محدودة على المكاتب الاستشارية المتخصصة، لإعداد دراسة لتطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها، وعرض ما تم بهذا الخصوص بالاجتماع القادم للمكتب، لرفع التوصية المناسبة بشأن تحديد آلية تقييم العروض الفنية والمالية والبت فيها، وإحاطة المجلس الموقر بآخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ القرار رقم 9/109، باجتماعه القادم.

بتاريخ 7 نوفمبر 2023 استلمت الأمانة العامة مقترحات ومرئيات المملكة العربية السعودية بشأن تطوير أعمال المنظمة وأهدافها وإعادة هيكلتها، والتي جاءت متوافقة مع وثيقة مرئيات الدول الأعضاء الموحدة، وتضمن اقتراح إدراج مكتب المحاماة الدولي White & Case بقائمة الشركات الاستشارية التي سوف يتم دعوتها للمشاركة في المناقصة، علاوة على مسودة التعديلات المقترحة لنصوص مواد وأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة.

بتاريخ 9 نوفمبر 2023 قامت الأمانة العامة بإحالة مقترحات ومرئيات المملكة العربية السعودية إلى رئيس اللجنة المتخصصة للنظر في تطوير أعمال منظمة أوابك وإعادة هيكلتها، وبدوره قام برفع التقرير إلى المكتب التنفيذي، وعلى أثر ذلك تمت دعوة اللجنة لعقد اجتماع لمناقشة ما تضمنته المقترحات والمرئيات، بهدف دمج المرئيات التي لم ترد بالتقرير النهائي المعتمد، وبناءً عليه تمت الموافقة على اتخاذ ما يلي:

1. اعتماد مقترحات المملكة ودمجها مع مرئيات الدول الأعضاء الموحدة، وإضافتها إلى التقرير النهائي المعتمد.
2. تكليف فريق عمل الأمانة العامة بإجراء التعديلات اللازمة على كراسة شروط المناقصة وكافة المستندات المتعلقة بأعمال اللجنة في ضوء الإضافات التي تم اعتمادها، مع قيام رئيس اللجنة بإحالة التقرير وكافة مرفقاته بالشكل النهائي إلى المكتب التنفيذي.
3. الاستعانة بوثيقة التعديلات المقترحة من المملكة العربية السعودية الخاصة بمواد وأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة عند الوصول لتلك المرحلة.
4. قيام الأمانة العامة باتخاذ إجراءات طرح المناقصة على الشركات الاستشارية التي تم حصرها

بما فيهم الشركة المرشحة من قبل المملكة العربية السعودية، وذلك طبقاً لتوصية المكتب التنفيذي للمنظمة رقم (ك 2023/167 - و) الصادرة بالاجتماع 167 للمكتب الذي عُقد في الكويت بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

تم بتاريخ 11 ديسمبر 2023، صدر قرار مجلس وزراء المنظمة رقم 3/111 خلال اجتماعه رقم111 بشأن التعاقد المباشر مع مكتب الاستشاري White&Case، لإعداد الدراسة المتعلقة بتطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها.

تم عقد عدة اجتماعات مع مكتب الاستشاري عبر تقنية الاتصال المرئي، تمت خلالها مناقشة متطلبات الدراسة وفقاً لنطاق العمل الوارد بتقرير اللجنة المتخصصة المعنية بوضع تصورها المبدئي حول تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها المعتمد من مجلس وزراء المنظمة.

- **بتاريخ 18 مارس 2024** تم توقيع العقد بين المنظمة ومكتب الاستشاري، والاتفاق على الجدول الزمني لتنفيذ الدراسة المطلوبة.
- **بتاريخ 24 مارس 2024** عقد فريق الأمانة العامة وفريق عمل الاستشاري الاجتماع الأول تم خلاله الإعلان عن بدء انطلاق تنفيذ العمل، ومناقشة استراتيجية وخطة وآلية العمل والاتفاق على الجدول الزمني للمشروع خلال مدة قدرها 11 أسبوعاً اعتباراً من تاريخ بدء العمل الحاصل في 24 مارس 2024.
- **بتاريخ 10 يونيو 2024**، ناقش المكتب التنفيذي التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مشروع الدراسة خلال اجتماعه 170 "الاستثنائي" وأصدر توصيته رقم (ك 170/2024 - 4) بشأن اعتماد التقرير المبدئي بعد إضافة التعديلات والتوصيات التي أبداها المكتب.

قامت الأمانة العامة بإحالة الملاحظات والتعديلات الواردة على التقرير إلى مكتب الاستشاري، لوضعها موضع التنفيذ، وبناءً عليه عقدت الأمانة العامة عدة اجتماعات مع فريق عمل المكتب الاستشاري لمناقشة التقرير بعد التعديلات، والتأكيد على ضرورة الانتهاء من الدراسة في شكلها النهائي طبقاً للجدول الزمني المحدد.

قامت الأمانة العامة بتاريخ 18 يونيو 2024 بإحالة التقرير النهائي لتدارسه والدعوة لعقد اجتماعين استثنائيين على المستويين (المكتب التنفيذي والمجلس الوزاري) والذي كان من المقرر عقدهما بتاريخ 23 يونيو 2024 لمناقشة التقرير، واعتماد مخرجاته.

بناءً على الملاحظات الواردة من المملكة العربية السعودية، تم تأجيل عقد الاجتماعين المشار إليهما أعلاه حتى يتسنى للأمانة العامة إحالة الملاحظات الواردة إلى المكتب الاستشاري لوضعها موضع التنفيذ.

تضمنت ملاحظات المملكة العربية السعودية، تحديد منهجية واضحة للأولويات التي يجب اعتمادها في الدراسة، من خلال تقسيم مراحل اعتماد الدراسة والتنفيذ إلى مرحلتين رئيسيتين. المرحلة الأولى تتضمن استكمال الجوانب القانونية اللازمة لضمان سير اجراءات إعادة الهيكلة بسهولة وفعالية، حيث تهدف هذه المرحلة إلى ضمان التوافق التام مع التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، وتفادي أي عقبات مستقبلية. عقب ذلك، تبدأ المرحلة الثانية، التي تتضمن اعتماد وتنفيذ التقرير النهائي، مع التركيز على النموذج التشغيلي المستهدف وتفعيل المبادرات الاستراتيجية الواردة في التقرير، مما يضمن تحقيق التحول المستهدف للمنظمة نحو هيكلها الجديد

عقب تزويد المكتب الاستشاري بملاحظات المملكة العربية السعودية، قامت الأمانة العامة بعقد عدة اجتماعات مكثفة مع المكتب الاستشاري تمت خلالها مناقشة التعديلات المطلوبة وتحديد آليات تطبيقها ضمن إطار زمني محدد لكل مرحلة بما يضمن الالتزام بالأهداف الاستراتيجية.

عملت الأمانة العامة بالتعاون مع مكتب الاستشاري على سرعة الانتهاء من مسودة التقرير النهائي للمرحلة الثانية، الذي يركز على النموذج التشغيلي الجديد للمنظمة وتفعيل المبادرات الاستراتيجية المقترحة. وخلال الاجتماعات، تم تحديد الخطوات المطلوبة لتطبيق النموذج التشغيلي المستهدف، مع التركيز على توفير الموارد اللازمة وتطوير آليات المتابعة لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات.

- اجتماع المكتب التنفيذي للمنظمة رقم الـ 171، دولة الكويت

بتاريخ 10 أكتوبر 2024، تم خلال الاجتماع 171 للمكتب التنفيذي مناقشة مسودة التقرير النهائي للمرحلة الأولى من مشروع الدراسة والوثائق القانونية المتعلقة به، ورفع توصيته رقم (ك 171/2024 - 5) إلى مجلس الوزراء للموافقة على اعتماد مسودة التقرير النهائي للمكتب الاستشاري تمهيداً لاعتماد مسودة التقرير النهائي للمرحلة الثانية، مع تكليف الأمانة العامة بإعداد المسودات النهائية، للنموذج التشغيلي الجديد واللوائح والنظم الواردة بالدراسة المتعلقة بالمرحلة الثانية، طبقاً للأهداف الاستراتيجية المستحدثة.

وجه المكتب التنفيذي الأمانة العامة بإحالة المسودة الأولية للوثائق القانونية الخاصة بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع لتدارسها مع موافاة الأمانة العامة بالملاحظات والتعديلات إن وجدت.

أوصى المكتب التنفيذي المجلس الوزاري بتكليف الأمانة العامة بإعداد المسودة النهائية للوثائق القانونية، بعد إضافة الملاحظات والتعديلات الواردة إليها من الدول الأعضاء، تمهيداً لعرضها على اجتماع المجلس القادم، لإقرار ما يراه مناسباً، ومن ثم التصديق على التعديلات المقترحة على مواد وأحكام اتفاقية التأسيس، وبروتوكول حصانات وامتيازات المنظمة وموظفيها من الجهات التشريعية في الدول الأعضاء.

تنفيذاً لتوصية المكتب التنفيذي، قامت الأمانة العامة بإحالة المسودة الأولية للوثائق القانونية التي أعدها المكتب الاستشاري، والتركيز على الوثائق القانونية المتعلقة بتنفيذ المرحلة الأولى من الدراسة من ضمنها التعديلات الواردة على اتفاقية التأسيس وبروتوكول حصانات وامتيازات المنظمة وموظفيها.

بتاريخ 15 أكتوبر 2024، قامت الأمانة العامة بدراسة (الاتفاقية، البروتوكول)، وأعدت وثيقة أرسلتها إلى المكتب التنفيذي ضمنت مقارنة بين النصوص المقترحة من المكتب الاستشاري والأخرى المقترحة من الأمانة العامة لطرح كافة المرئيات ووضعها أمام المكتب التنفيذي لرفع التوصيات المناسبة، وبما يحقق مصالح الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ارسال الوثائق المتعلقة بإلغاء بروتوكول الهيئة القضائية.

بتاريخ 17 نوفمبر 2024، استلمت الأمانة العامة مقترح من المملكة العربية السعودية يتضمن تحسينات طفيفة في صياغة الرسالة (الغاية) والأهداف الاستراتيجية المستحدثة (الرئيسية والفرعية)، المدرجة في التقرير بعد دمج بعض الأهداف بشكل مبسط، لضمان انسجامها مع تطلعات المنظمة ومتطلبات المرحلة المقبلة.

- الاجتماع الثاني والسبعين بعد المائة للمكتب التنفيذي لمنظمة أوابك الذي سبق الاجتماع الوزاري «113»، ديسمبر 2024 - دولة الكويت

بتاريخ 18 نوفمبر 2024 قامت الأمانة العامة بإرسال تقرير المرحلة الاولى من الدراسة، بعد تعديل الرسالة (الغاية)، والأهداف الاستراتيجية، وكذلك التعديلات الواردة على اتفاقية التأسيس الواردة بالمقدمة والمادة الثانية فقط لتتماشى مع التعديل المقترح، إلى المكتب التنفيذي للاطلاع والمراجعة.

رفع المكتب التنفيذي توصيته رقم (ك 172/2024 - د) إلى مجلس الوزراء للموافقة على اعتماد المسودة النهائية لتقرير المرحلة الأولى من دراسة مشروع تطوير المنظمة المعدل، مع إحالة الاسمين والشعارين المقترحين لإقرار المجلس ما يرونه مناسبًا، واعتماد المسودة النهائية للتعديلات الواردة على بعض نصوص مواد وأحكام اتفاقية التأسيس، وبروتوكول حصانات وامتيازات المنظمة وموظفيها، مع تكليف الأمانة العامة بإحالتها إلى الدول الأعضاء، لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة للتصديق عليها، مع تكليف الأمانة العامة بإعداد مسودة تقرير المرحلة الثانية من دراسة مشروع تطوير المنظمة، متضمنًا تصورها حول الخطة والجدول الزمني لتنفيذ المبادرات الواردة فيه، بما في ذلك النموذج التشغيلي الجديد واللوائح والنظم المعدلة والمستحدثة. وإحالتهم إلى المكتب فور الانتهاء منها لتدارسها، لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لاعتمادها.

صدور القرار التاريخي لمجلس الوزراء رقم 2/113 بشأن اعتماد التقرير النهائي المتعلق بالمرحلة الأولى من دراسة مشروع تطوير أعمال المنظمة.

في إطار السعي لتعزيز دور المنظمة وتطوير آليات عملها لمواكبة التطورات العالمية في قطاع الطاقة، وبعد مسيرة عمل تناهز العامين منذ صدور قرار المجلس الموقر رقم 9/109 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2022، قام المجلس بجني أول ثماره بعد أن تداول مخرجات تقرير المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بمشروع تطوير المنظمة لتشمل كافة مصادر الطاقة، حيث أقر المجلس خطوة استراتيجية نحو تحقيق أهداف المنظمة الطموحة لتعزيز دورها كمنظمة عربية معنية بتعزيز التعاون في جميع مجالات الطاقة، بما يُسهم في دعم التكامل بين الدول الأعضاء وتعزيز مكانة المنظمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتمثل هذه الخطوة نقلة نوعية في تاريخ المنظمة منذ إنشائها، حيث تجسدت هذه الخطوات في القرار رقم 2/113، والذي نص على التالي:

- **أولاً:** اعتماد التقرير النهائي المتعلق بالمرحلة الأولى من دراسة مشروع تطوير أعمال المنظمة.
- **ثانياً:** تغيير اسم المنظمة ليصبح "المنظمة العربية للطاقة (AEO)"، بما يعكس دورها المستقبلي في تعزيز التعاون العربي في كافة مجالات الطاقة، بما فيها مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة.
- **ثالثاً:** اعتماد تغيير شعار المنظمة المقترح من المملكة العربية السعودية، مع تكليف الأمانة العامة

- الاجتماع الثالث عشر بعد المائة للمجلس الوزاري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 15 ديسمبر 2024، دولة الكويت

ببحث إمكانية إدخال التعديلات المناسبة بالتعاون مع وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية.

- **رابعاً:** اعتماد التعديلات الواردة على بعض نصوص مواد وأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة.
- **خامساً:** اعتماد التعديلات الواردة على بعض نصوص بروتوكول حصانات وامتيازات المنظمة وموظفيها.
- **سادساً:** تكليف الأمانة العامة بإحالة القرار إلى الدول الأعضاء لاستكمال الإجراءات القانونية والتشريعية اللازمة للتصديق على التعديلات الواردة بالفقرتين رابعاً، وخامساً.
- **سابعاً:** تكليف الأمانة العامة بإعداد المسودة الأولية لتقرير المرحلة الثانية من دراسة مشروع تطوير المنظمة، متضمناً تصورها لخطة تنفيذ المبادرات الواردة فيه وفقاً لجدول زمني محدد.

وعقب توقيع هذا القرار من مجلس وزراء المنظمة تم عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن حلة المنظمة الجديدة، تمهيدًا لانطلاق أعمالها عقب تصديق الجهات التشريعية في الدول الأعضاء على التعديلات الواردة على هذه الوثائق القانونية.

وجدير بالذكر أن أهم ما تناولته التعديلات الواردة على الاتفاقية ما يلي:

- **تغيير أسم المنظمة لتصبح « المنظمة العربية للطاقة».**
- **تحديث الأهداف الرئيسية والفرعية للمنظمة لتشمل كافة مصادر الطاقة.**
- **التأكيد على المصالح السيادية العامة والمشتركة للدول الأعضاء.**
- **تحديث فئات العضوية لتسمح بانضمام عضويات جديدة للمنظمة من الدول المعنية بشؤون الطاقة من فئات العضوية الكاملة أو كمنتسب أو بصفة مراقب، طبقاً للشروط والقواعد المبينة قرينة كل فئة.**

تم إقرار آليات بديلة لتسوية المنازعات بعد إلغاء بروتوكول الهيئة القضائية التابعة للمنظمة بموجب القرار رقم 4/111، حيث سبق تجميد أعمالها منذ عام 2004. وتشمل الآليات الجديدة الاستعانة بالتحكيم، بما يتناسب مع آليات تسوية المنازعات الدولية.

فيما يخص التعديلات على بروتوكول حصانات وامتيازات المنظمة وموظفيها، لم تتضمن التعديلات أي تغييرات جوهرية مقارنة بالقواعد الحالية. وتركزت التعديلات على توضيح وتحديث المصطلحات وتعزيز فهم فئات الموظفين المشمولين بالحصانات وفقًا لمستوياتهم الوظيفية وتدرجها، بالإضافة إلى تحديد الحصانات الممنوحة لكل فئة، بما يسهم في تسهيل الإجراءات على وزارة الخارجية في دولة الكويت وتيسير مهامها.

أوابك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تم رفع قيمة الجائزة الأولى إلى عشرة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 33 الف دولار امريكي)، وتم رفع قيمة الجائزة الثانية إلى سبعة آلاف دينار كويتي، (أي ما يعادل حوالي 23 الف دولار امريكي)

جائزة البحث العلمي

لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

لعـام 2024

استمراراً لسياسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في تشجيع البحث العلمي بتخصيص جائزتين تقديريتين كل سنتين، قيمة الجائزة الأولى سبعة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 23 ألف دولار أمريكي)، والثانية خمسة آلاف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 16 ألف دولار أمريكي)، وبناء على قرار المكتب التنفيذي للمنظمة رقم 169/1 بتاريخ 5 آيار/ مايو 2024 فقد تقرر أن يكون مجال البحث العلمي للحصول على جائزة عام 2024 بعنوان:

«الطاقة الجديدة والمتجددة»

مجال البحث

تلعب الطاقة المتجددة دوراً محورياً في مواجهة التحديات العالمية مثل الحد من تغير المناخ وتحقيق أمن الطاقة وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتخفيف آثار ظاهرة الاحتباس الحراري، ويمكن الاعتماد عليها كوقود نظيف لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، كما تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص التنوع وتشجيع الابتكار التكنولوجي. وتؤكد الموارد الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الدول العربية من جهة، والتجارب الناجحة للعديد من دول العالم في استغلال مواردها من هذه الطاقات من جهة أخرى، على إمكانية احداث تغير ملموس في كيفية الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في الدول العربية.

وبناء على تلك المعطيات، يمكن أن تتناول البحوث المقدمة العديد من المحاور الرئيسية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **التقنيات الحديثة لإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك تقنيات تخزين مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات الشبكات الذكية.**
2. **السياسات الوطنية والدولية التي تعزز نشر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الأهداف والحوافز والتشريعات والقوانين والأطر التنظيمية.**
3. **الاعتبارات الاقتصادية، بما في ذلك اتجاهات التكلفة في تقنيات الطاقة المتجددة، وآليات تمويل مشروعات الطاقة المتجددة (مثل الإعانات والحوافز الضريبية والسندات الخضراء).**
4. **البنية التحتية ومشروعات الطاقة المتجددة القائمة والمخطط إنشائها عربياً وعالمياً.**
5. **التحديات التي تواجه نشر الطاقة المتجددة واستخدامها، مثل قضايا سلاسل التوريد التي تواجه بعض التقنيات وعدم انتظام الإمدادات.**
6. **النظرة المستقبلية لمصادر الطاقة المتجددة، ودمج تلك المصادر في قطاعات أخرى غير الكهرباء (مثل النقل والتبريد والتدفئة).**

شروط تقديم البحث

1. يجوز تقديم البحث من شخص أو إثنين كحد أقصى ولا تقبل البحوث المقدمة من الكيانات الاعتبارية.
2. يجب أن يكون البحث العلمي بحثا جديداً، وألا يكون قد نشر أو نال جائزة من أية جهة عربية أو أجنبية في السابق.
3. يجب أن يقدم البحث توصيات قابلة للتطبيق وأن تساهم في تقديم فائدة لصناعة الطاقة في الدول الأعضاء.
4. تمنح البحوث التي تعتمد على أعمال مخبرية مبتكرة علامات تفضيلية في التقييم.
5. يوافق صاحب البحث مسبقا على منح حقوق طبع ونشر بحثه للمنظمة في حالة فوزه بإحدى الجائزتين المذكورتين، مع احتفاظه بكامل حقوقه في البحث وللأمانة العامة الحق في طباعة ونشر البحث الفائز وفقاً لما تراه مناسباً
6. يلتزم الباحث بأصول الاقتباس وفقاً لمعايير البحث العلمي والأكاديمي.
7. يقوم الباحث بتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصيغة PDF وأخرى بصيغة WORDعلى البريد الإلكتروني للجائزة: **oapecaward@oapecorg.org**
8. يمكن تقديم البحث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية.
9. يقدم المشارك بالجائزة نبذة عن مؤهلاته العلمية والمهنية، وذلك في ملف منفصل.
10. يجب تسليم البحوث المشاركة بالجائزة بتاريخ لا يتعدى **نهاية شهر أيار/مايو 2025** ولا يقبل بعد ذلك التاريخ أي بحث لغرض الجائزة.
11. يسمح للباحثين من كافة الجنسيات بالمشاركة في الجائزة.
12. لا يجوز منح الجائزة لذات الباحث مرتين متتاليتين.
13. يجب ألا يحتوي البحث على أية إشارات أو عبارات تدل على اسم الباحث أو مكان عمله أو موطنه.
14. تهمل أية بحوث غير مستوفية للشروط المذكورة في دليل المشاركين في جائزة أوابك المرفق بالإعلان .

تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإبلاغ الفائزين وصرف قيمة الجوائز لهم، ويعلن رسميا عن البحوث الفائزة وأصحابها ضمن نتائج أعمال مجلس وزراء المنظمة خلال عام 2025.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالأمانة العامة للمنظمة على العنوان التالي:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

أمانة سر اللجنة التنظيمية للجائزة

هاتف: 24959784 (965+) - أو 24959763 (965+)

البريد الإلكتروني للجائزة: oapecaward@oapecorg.org

الجائزة العلمية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك) لعام 2024
في مجال
الطاقة الجديدة والمتجددة

(إقرار بالتنازل عن حق طبع ونشر بحث علمي)

أقر أنا الموقع أدناه

.....

بالتنازل لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عن حقوق الطبع والنشر للبحث العلمي المقدم من قبلي تحت عنوان:

.....

.....

.....

في حالة الفوز بإحدى جائزتي المنظمة لعام 2024، وما يترتب عن هذا التنازل للمنظمة من حقوق.

الاسـم : .....

التوقيع : .....

التاريخ / /